مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الانتقال من الديمقراطية الى الفردية في العراق العهد الجمهوري الأول 1958 – 1963م
اسم الكاتب: م.د. مؤيد جبير محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7719
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i7.83

TJFPS

ISSUE 7

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الانتقال من الديمقراطية الى الفردية في العراق العهد الجمهوري الأول 1958 -1963م

Transition from Democracy to Authoritarianism in Iraq: The First Republican Era 1958-1963

Muaead J. Mahmod [a]
The University of Anbar- collage of law & political science [a]

م.د. مؤيد جبير محمود* [a]
كلية القانون والعلوم السياسة– جامعة الانبار [a]

Article info.

Article history:
- Received 12 July. 2016
- Accepted 14 August. 2016
- Available online 30 September. 2016

Keywords:
- Transition
- Democracy
- Authoritarianism
- Iraq
- First Republican Era
- Political change
- Governance

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: It is regrettable that a country of a democratic state turns to the other individual, after a long experience of the rule by democracy. The most regret when you find some of the forces that helped put an end to democratic rule in Iraq in the first republican era was the democratic forces in terms of thought and claims. This study attempts to answer the fundamental question of why these civilian forces collaborated with the military groups to bring about a revolutionary change in the form and substance of the political system in Iraq, from a monarchy to a republican, and democratic to the individual? . And tries to answer the question why the military groups deny each promises made to preserve the democratic and civil state? And they began a series of laws and policies that disrupted the democratic life and prevented a multi-party, pluralism just in a few cases, but later that prevented democracy fully? We believe that the study of this phase as an essential part of the modern history of Iraq will have a great impact on the present and future. And provide for academics, researchers and policymakers scientific material suitable as a prelude to access to this topic, and beneficiation research and study.

* **Corresponding Author:** muaead J. Mahmod,**E-Mail:** sa.mo208@uoanbar.edu.iq, **Tel:xxx , Affiliation**: The University of Anbar- collage of law & political science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 12/ تموز /2016
- القبول :14/آب /2016
- النشر المباشر: 30/ ايلول /2016

الكلمات المفتاحية :
- الانتقال
- الديمقراطية
- الفردية/الاستبداد
- العراق
- العهد الجمهوري الأول
- التغيير السياسي
- تحول السلطة
- الحوكمة

الخلاصة : من المؤسف ان تتحول دولة ما من دولة ديمقراطية الى أخرى فردية، بعد تجربة طويلة من الحكم بالديمقراطية. والاكثر اسفاً عندما تجد بعضاً من القوى التي ساعدت في وضع نهاية للحكم الديمقراطي في العراق في العهد الجمهوري الأول كانت قوى ديمقراطية من حيث الفكر والمطالبات. وهذه الدراسة تحاول ان تجيب عن سؤال جوهري لماذا تعاونت هذه القوى المدنية مع العسكر لإحداث التغيير الثوري في شكل وجوهر النظام السياسي في العراق، من نظام ملكي الى جمهوري، ومن ديمقراطي الى فردي؟ . وتحاول أن تجيب عن سؤال آخر لماذا تنكر العسكر لكل الوعود التي قطعوها للحفاظ على الديمقراطية والدولة المدنية؟. وبدأوا في سلسلة من القوانين والسياسات التي عطلت الحياة الديمقراطية، ومنعت التعددية الحزبية الا في حالات قليلة، ثم ما لبثت ان منعتها بشكل كامل؟. نحن نعتقد ان دراسة هذه المرحلة بوصفها جزءً اساسياً من تاريخ العراق المعاصر سيكون لها عظيم الأثر في الحاضر والمستقبل. وتوفر للأكاديميين والباحثين وصناع القرار السياسي مادة علمية تصلح كمقدمة للولوج الى هذا الموضوع، واغنائه بالبحث والدراسة.

المقدمة:

شهد العراق في الرابع عشر من تموز من العام 1958م حدثاً تاريخياً مفصلياً تمثل بقيام حركة عسكرية بالتعاون من جبهة الاتحاد الوطني؛ والتي كانت تضم عدداً من الأحزاب المدنية من بينها الحزب الوطني الديمقراطي بالثورة على النظام الملكي واسقاطه، والاطاحة بالحكومة الدستورية. لم يكن ذلك الحدث، حدثاً عابراً، بل كان لحظة فارقة في تاريخ العراق السياسي منذ تأسيس دولته الحديثة في العام 1921م. فلأول مرة ينجح العسكر في التغيير العنفي بعد أكثر من محاولة باءت بالفشل. لقد مهدت هذه الثورة للعسكر الدخول الى الحياة السياسية من أوسع أبوابها، ليسيطروا على مقاليد الأمور فيها، ويقيمون النظام الجمهوري بديلاً عن النظام الملكي الذي حملوه كل الأخطاء السياسية التي شهدها العراق في تلك المرحلة. ان هذه الدراسة تحاول ان تسبل أغوار هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ السياسة والحكم في العراق . واهميتها تتأتى أساساً من متابعتها للظروف التي انتقلت فيها السياسة من الديمقراطية الى الفردية، ومن التعددية الى الواحدية، ومن القنوات الدستورية الى القرارات الارتجالية؟ .

أهمية الدراسة:

ان اهمية هذه الدراسة متأتية من انها تعيد قراءة ما حدث في العام 1958 وبعيده من احداث كان لها عظيم الأثر في تكوين ظاهرة سياسية فريدة من نوعها هي ثورة تموز. حيث انها اثارت جدلاً وانقساماً منذ ذلك التاريخ الى يومنا هذا بين مؤيد ومعارض، ومحب وكاره لها وللشخصية الأساسية في احداثها الزعيم عبد

الكريم قاسم. لقد كان هذا الحدث مفترقاً تاريخياً كبيراً للعراق وشعبه. اذ ترتب عليه تغيير في كل مفاصل الحياة السياسية والذي انعكس بدوره في ثقافة الانسان العراقي، وشكل الحكم، والسياسة الخارجية، والقضايا القومية، والعلاقات الداخلية والخارجية. وتكمن اهميتها أيضاً في انها تقدم قراءةً فكرية سياسية للدوافع والاسباب، وطبيعة المنظومة القيمية لمن قام بالثورة. والدراسة تحاول أن تتعامل مع الاحداث بموضوعية وستعتمد كلمة ثورة بدلا من انقلاب للضرورة العلمية، فليس من مقاصد هذه الدراسة ان تدخل في الجدل(لبيزنطي) المثار حول هذه المسألة.

الاشكالية: تحاول هذه الدراسة ان تقدم حلاً موضوعياً لالتباس في الفهم لطبيعة العلاقة بين ممن قاموا بهذه الثورة، ومن ثم القطيعة وعدم الانسجام بين منظومة قيم النخب العسكرية وما بين المفاهيم الديمقراطية من تعددية حزبية وتعددية رأي وحريات سياسية، والقضايا الاجرائية الاخرى من انتخابات وغيرها بعد نجاح الثورة.

الفرضية:

تفترض هذه الدراسة الموجزة ان ما حدث في 14/تموز/1958 كان حدثاً تاريخياً فارقاً، إذ سجل هذا الحدث بداية الانتقال من الحكم الملكي الديمقراطي الى الحكم الجمهوري الفردي؛ الذي مهد بدوره لظهور الدولة الشمولية. وان المنظومة الفكرية للعسكر؛ التي لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالحكم المدني كانت أهم أسباب الانتقال العكسي في العراق من الديمقراطية الى الفردية.

المنهجية:اعتمدت هذه الدراسة على اكثر من منهج، ومنها المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي، ومنهج التحليل النظمي.

والهيكلية: قسمت هيكليته الى مبحثين بأربعة مطالب. جاء المبحث الأول تحت عنوان الثورة أداة للتغيير السياسي عند العسكر والمدنيين. فتناول المطلب الأول معنى التغيير الثوري. والمطلب الثاني تناول أحزاب جبهة الاتحاد الوطني والثورة. أما المبحث الثاني بعنوان التغيير السياسي من منظور النخبة العسكرية. وفيه مطلبين الأول تسرب السياسة الى الثكنات العسكرية، والثاني التنكر للديمقراطية.

المبحث الأول

الثورة أداة للتغيير السياسي عند العسكر والمدنيين

ان الملاحظة الأهم التي ممكن أن تكون إطار نظري لتفسير السلوك السياسي لكل الفاعلين السياسيين في العهد الجمهوري، تتمحور حول حقيقة مفادها " غياب منظومة فكرية واحدة منسجمة ومتسقة مع وحدة الهدف؛ المتمثلة بضرورة الخلاص من النظام الملكي". فالقوى التي اتفقت بشكل أو بآخر على إحداث التغيير كانت من مدارس فكرية مختلفة، وغير منسجمه في طروحاتها وقناعاتها السياسية الى حد كبير. ولم تبذل جهداً في الحديث المفصل عن شكل الحياة السياسية ما بعد الثورة، وعليه فإنها أغفلت او تغافلت عن منهجية إدارة الدولة بعد نجاح الثورة، وهذا من أهم الاخطاء التاريخية التي وقعت بها القوى المناهضة للنظام الملكي أو سياساته الحكومية. وإذا سلمنا جدلاً ان ثورة تموز كانت حصيلة التعاون بين الاحزاب السياسية المعارضة للحكم الملكي والعسكر (الضباط الاحرار) فإن منهجية البحث تقتضي منا ان نسلط الضوء على ماهية الفكر والأيديولوجية التي كانت تحكم السلوك السياسي وغيره للأحزاب والشخصيات الفاعلة في الثورة من خلال فقرات متعددة.

المطلب الأول: في معنى التغيير الثوري

ان الثورة تعني قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة، أو من خلال أدوات أخرى لتحقيق طموحاته التي يعجز نظام الحكم عن تلبيتها، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية[1].

يقول "عقيل الانصاري: " ان ما حدث في 14 تموز هو "حصيلة شروط موضوعية وذاتية داخل المجتمع العراقي، اي انها كانت حصيلة تفجير تناقضات النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق، واداته القمعية السياسية المتمثلة في النظام الملكي الاستبدادي*. وهذه الثورة كانت جزءً لا يتجزأ من الثورة العربية العامة من جهة ومن الثورة العالمية المعاصرة ضد النظام الامبريالي"[2]. لذا كان التغيير الجذري الذي تم هو نتيجة لسيرورة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والذي اسهم بدوره في التآكل التدريجي للبنية والعقلية التقليديتين، وبروز طبقات وشرائح اجتماعية جديدة. وهو في الوقت نفسه بمثابة ثورة شعب عامة لا مجرد انقلاب[2].

---

[1] عقيل الناصري، 14 تموز الثورة الثرية ، (دمشق: دار الحصاد،ط1 ، 2009)، ص81.

*لانتفق هنا تماما مع ماذهب اليه الانصاري فيما يتعلق باستبداد النظام الملكي، اذ نعتقد ان النظام السياسي كان ديمقراطيا وان كان قطعا من الناحية الشكلية، متفهمين طبعا حداثة التجربة العراقية مع غياب الثقافة الديمقراطية.

[2] مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، (بيروت: الدار المتحدة للنشر،ط1 ، 1974) ، ص45-46 .

وعليه كانت" ثورة "14 تموز 1958 نتاج ظروف موضوعية وذاتية؛ فمن الناحية الموضوعية، هي نتاج التناقضات بين المراكز والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين القوى الصاعدة والقوى المتمركزة بالسلطة، التي كانت تتحكم بالشؤون العامة للبلاد وتحول دون تطور المجتمع بشكل طبيعي. اما من الناحية الذاتية فان التناقضات الموضوعية دفعت القوى الصاعدة الى رفع مستوى وعيها الاجتماعي والوطني والقومي، ومن ثم رص صفوفها واحكـام تنظيماتها المختلفة. وانعكس ذلك على وجه الخصوص جماهيرياً وتنظيمـــــياً باتساع حجم الاحزاب السياسية وازدياد نشاطها وتعميق مفاهيمها وافكارها في المطالبة بإصلاحات جزئية الى تغيير جذري لبنية المجتمع وطبيعة العلاقات القائمة فيه[1].

ويصف العديد من الباحثين والمؤرخين ما حدث في 14 تموز انه "ثورة" بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ لأنها مثلت انعطافاً تاريخياً في حياة العراق على كل الأصعدة، فقد كان العراق يعاني في سياسته الخارجية من ارتباطه بحلف بغداد، وسيره في تلك السياسة الغربية، وتنفيذه لمخططات (الاستعمار) ضد قوى الثورة العربية، وفي سياسته الداخلية كان يعاني من تحكم الاقطاع والبرجوازية في مصير أبنائه، وكانت جميع المشاريع الاروائية تصب في خدمة الاقطاعيين الذين كانوا يسيطرون على البرلمان العراقي، كما كانت جميع القوانين تشرع لخدمة ملاك الارض وحماية ملكيتهم وتقوية سيطرتهم على الفلاحين، وسخرت الثقافة لخدمة هذه التوجيهات وتقديس الملكية الفردية واشاعة روح الليبرالية، ومحاربة كل فكر اشتراكي. ونتيجة لذلك وضعت الجماهير آمالها بقيام ثورة تُغير هذه الوضع المأساوي[2].

لذلك يرى" حسن العلوي " ان هذه الثورة لم تلد ولادة قيصرية، وانما كان بعضها كامناً تحت غلاف مختوم بحكم المرحلة النضالية التي مارست فيها الأحزاب السياسية في العراق نشاطها تحت الأرض، او خلف الجدران المعتمة؛ فكانت الثورة فرصة لبروز حالات سياسية عُدت جديدة على الشارع الشعبي، في حين أنها كانت قائمة في مرحلة الفعل المكتوم[3]. وكان متوقعا ان تستحدث الثورة بالتخطيط او بحكم الواقع مستجداتها الخاصة، كالتشريع القانوني، الشعار السياسي والمصطلح اللغوي، والا فهل تسمى ثورة تلك التي تبقي ظواهر الحياة العامة كما هي على الرغم من التحول الكبير في الواقع السياسي والقانوني[4].

ويرى "سعد مهدي شلاش" ان التحولات التي احدثتها ثورة 14 تموز وفي مقدمتها التحرر السياسي من النفوذ (الاستعماري) الممثل بالنظام الملكي، وانسحاب العراق من ميثاق بغداد، والخروج من منطقة

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز،(بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979)، ص 523.

[2] وميض عمر نظمي، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، دون تاريخ)، ص 338.

[3] حسن العلوي، عبد الكريم قاسم،(بغداد: توزيع دار الكتاب العربي، دون تاريخ)، ص49.

[4] المصدر نفسه، ص338 .

الاسترليني، واصدار القانون رقم(80)• والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي في العراق، واعلان سياسة الحياد الايجابي، الأثر الواضح في طبيعة العلاقة بين القوى السياسية نفسها. وبقراءة موضوعية واستقراء دقيق لطبيعة الأوضاع السائدة أبان عهد النظام الملكي، وعجز العراق عن ممارسة دوره الحقيقي على الساحتين العربية والعالمية، يمكن إدراك الاهمية البالغة لثورة 14 تموز[1]. على الأقل من الناحية النظرية، وإذا ماوضع في سياق فهم الحماسة الثورية التي أبداها العسكر من أجل التغيير، وصناعة رأي عام مؤيد للثورة.

وبناءً على حجم التغيرات الحاصلة في العراق على مختلف الاصعدة يرى "عبد الخالق حسين" ان ما حدث في 14 من تموز هو ثورة اصيلة وهو يتفق مع الباحث الفرنسي (مكسيم رودنسون) الذي قال عنها :"ان ثورة العراق هي الثورة الوحيدة في العالم العربي"[2]. غير ان هناك من يرى أن من قام بحركة تموز لم يكن يدرك أنه امام ثورة او كان يعي طبيعة الأمور الذي سيقدمون اليه ولاسيما وان العنصر المفجر الحقيقي لحركة التغيير كان الضباط الاحرار، والذين لم يكونوا أساساً مندمجين ايديولوجياً (فكرياً) وسياسياً قبل (الثورة)، وهو ما اتضح بعد انهيار المملكة. ومن هنا يجب عدم المبالغة في عد الخلفية الاجتماعية هي المحرك الأساس للضباط الأحرار، واشتغالهم بالسياسية داخل المؤسسة العسكرية. وعليه لم تكن الثورة حركة احتجاج اجتماعي في المقام الاول، لكنها كانت ردة فعل لسياسة التحالف المؤيدة للغرب من قبل حكومة نوري السعيد، وكذلك لحالة الاحباط التي عاشها الضباط العراقيين والذين القوا مسؤولية الهزيمة في حرب فلسطين على القيادة العراقية[3].

وبناءً على المعطيات العلمية التي بيناها سلفاً يمكن الجزم ان ما حدث في 14 تموز 1958 وان كان انقلاباً عسكرياً في بادئ الامر، لكنها من الناية الواقعية كانت أقرب الى" الثورة" لأنها أدت الى احداث تغيير واسع، وتغيير شكل النظام السياسي، والإطاحة بنظام الحكم. فالعسكريون الناقمون على الاوضاع السائدة قد وقعوا

• صدر هذا القانون بتاريخ 11 / كانون الأول / 1961 وبه استعاد العراق سيادته على الاراضي التي لم يستثمرها اصحاب الامتياز في التنقيب عن النفط في الاراضي العراقية ، واعادتها دون مقابل الى العراق . وتقدر هذه الاراضي بحوالي اكثر من 99.5 % من اراضي البلد.

[1] سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، 1958–1966، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص 113 .

[2] عبد الخالق حسين، ثـورة 14 تموز، (بغداد: دار الحصاد، ط1، 2003، ص14.

[3] فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي–نموذج الشيعة في العراق،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1996)،ص 232.

تحت تأثير تجربة الثورة المصرية في العام 1952؛ لتشكل الدافع الاساسي المحرك لعملية التغيير، ومن هنا بإمكاننا القول ان قادة الثورة في العراق كانوا قد اعتمدوا على منهج (التقليد الثوري) إن صح التعبير؛ لتأثرهم بثورة الضباط الاحرار في مصر من غير ان يكون لهم منظومة سياسية واضحة. وتولدت لدى السياسيون (المدنيون) المعارضون لسياسات الحكومة الى قناعات ان التغيير لا يتم الا من خلال الاستعانة بالعسكر؛ ظانين – ومن خلال التفاهمات مع الضباط الاحرار – ان العسكر سيسلمون السلطة الى المدنيين بعد نجاح حركتهم التغييرية مباشرة.

الواضح ان عملية اتخاذ قرار التغيير بتفصيلاتها المختلفة، وان كانت تحوي بين ثناياها رؤى تغييرية، وأفكارا تقدمية، إلا انها لا تدلل على انها حركة فكرية عميقة واضحة المعالم، وتسترشد بمنظومة فكرية معينة، فالقناعة التي تولدت لدى الضباط الأحرار الذين قاموا بحركة التغيير، جاءت في المقام الأول من إيمانهم بضرورة تغيير الأوضاع السيئة التي يعيش فيها العراق، متأثرين بما قام به الضباط الاحرار في مصر وبموجة الثورات التي يقوم بها العسكر[1].

ان نجاح حركة الضباط الأحرار في مصر عام 1952 قد شجع فعلا الضباط العراقيين بتنظيم أنفسهم في خلايا، من اجل إسقاط النظام الملكي في العراق . ومنذ عام 1956 اندمجت الخلايا المختلفة في تنظيم موحد، برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم، وكانت لجنتهم العليا تتألف من أربعة عشر ضابطاً ذوي رتب مختلفة. ومن الجدير بالذكر أن الضباط الاحرار في العراق لم يكن لهم اهتمامات ذات شأن في العمل السياسي، فقد كانوا يختلفون عن اقرانهم من المدنيين العراقيين بعدم انتمائهم الى عقائد سياسية معينة (احزاب)، وكذلك كانوا مختلفين ايضا في آرائهم السياسية. ولكن هذا لايعني أن بعضهم كانوا بمعزل عن الشأن السياسي، فعبد الكريم قاسم، ومحي الدين عبد الحميد على سبيل المثال، كانا قد تأثرا بالأفكار السياسية الديمقراطية الى حد ما، كما كانا يدعوان الى انتهاج سياسة وطنية معتدلة، ويتعاطفان مع النظم الديمقراطية، ومن المتأثرين بأفكار جماعة الأهالي، وبمواقف الحزب الوطني الديمقراطي، وآرائه في المرحلة الأخيرة من العهد الملكي؛ التــي كانت تؤمن بالتغيير الديمقراطي واسقاط النظام الملكي[2]. أما الضباط الآخرون امثال عبد السلام عارف، ورفعت الحاج سري ، فقد كانوا يتشبثون بفكرة الوحدة العربية الشاملة، كما أنهم كانوا يدعون الى الانضمام إلى الدول العربية، ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة، في حين كان آخرون امثال وصفي طاهر، واسماعيل علي، يرضخون للنفوذ الشيوعي. وكان بعضهم الآخر مثل صالح مهدي عماش يستهويه حزب

---

[1] حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية ،(بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات ، 2007)، ص87.

[2] محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897م–1968م،(بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، 1997)، ص 235.

البعث العربي الاشتراكي. لذلك لم يكن من المستغرب لدى تأسيس الضباط الاحرار للخلايا السرية، ان تشرع كل خلية بإقامة اتصالات مع الزعماء السياسيين الذين كانوا يدينون بالعقائد والافكار التي كان اعضاء الخلية يدينون بها[1]. ولكن لا يمكن اختزال دوافع قيام ثورة تموز في ما كان يقوم به العسكريون للقضاء على النظام الملكي فقط، فقد كانت النخبة المثقفة المؤمنة بالأفكار التحررية والمطالبة بالنظام الديمقراطي تستعد هي الأخرى للتغيير. ويدل على ذلك العريضة التي قدمها اثنان واربعون سياسياً ومثقفاً يمثلون كافة عناصر المجتمع المدني العراقي – والمتمثل بزعماء الاحزاب السياسية والديمقراطية– إلى رئيس وزراء العراق بتأريخ 1958/3/15، أي قبل "الثورة" بأربعة أشهر، خير تعبير عن اماني الشعب العراقي ومطالبه في التحرر والاستقلال، وقيام حكومة ديمقراطية ليبرالية، ومن ابرز الموقعين على هذه العريضة الشيخ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال، والسادة محمد حديد وحسين جميل وهديب الحاج حمود من زعماء الحزب الوطني الديمقراطي، والشيخ الحكيم محمد رضا الشبيبي من زعماء المعارضة البارزين ، وغيرهم من الشخصيات المثقفة الأخرى، ومما جاء في هذه العريضة: ان العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية، وأهمية اطلاق الحريات الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة، تشترك فيها جميع فئات المجتمع المدني والطبقة الوسطى العراقية، والتعبير عن آرائهم بكل حرية في اختيار العناصر الكفوءة من اجل قيادة الشعب العراقي نحو نظام ديمقراطي ليبرالي[2].

وهكذا اتفقت آراء الضباط الأحرار مع القيادات المدنية السياسية على العمل معا لاستبدال النظام الملكي بآخر جمهوري، وفي يوم 1958/7/10 ، طلب عبد الكريم قاسم من صديقه رشيد مطلك ابلاغ قيادات الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي بموعد الثورة[3]. وبالفعل قامت الثورة ونجح قادتها في الوصول إلى السلطة معلنين انتهاء النظام الملكي، وإبداله بالنظام الجمهوري .

لقد كانت ثورة 14 تموز 1958 نقطة تحول في تأريخ العراق السياسي المعاصر ومرحلة جديدة في حياته وحياة المنطقة العربية، انتظرها الشعب العراقي مدةً طويلة وعلق عليها آمال كثيرة، بعد فشل كل المحاولات السابقة ابتداءً من انتفاضة عام 1941 ومروراً بوثبة كانون الثاني 1948 وانتفاضة 1952، واستنكار اتفاقية ميثاق بغداد (حلف بغداد) شباط 1955، واستنكار العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[4]. وراح المجتمع

---

[1] مجيد خدوري ، مصدر سابق ، ص45–46 .

[2] خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم ،(بغداد: دار الحرية للطباعة ، 1990)، ص182.

[3] النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية ، الذاكرة التأريخية لثورة 14 تموز 1958،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987)، ص211 .

[4] المصدر نفسه ، ص211 .

العراقي متمثلاً بفئاته المثقفة، يضع القدم الأولى في طريق استعادة حقوقه وحرياته، ويحقق الانسجام بين ذهنيته السياسية في الديمقراطية والليبرالية، والواقع السلوكي لمن يتولون ادارة شؤونه العامة والمصيرية، والعراق لا يمكن ان يحكم بشكل مستقر بغير الأسلوب الديمقراطي الليبرالي المتطور[1].

واكتسب ما حصل في 14 تموز، تسمية (ثورة الشعب) لأنها جاءت في وقتها لتمثل طموحاً لشعبٍ تواق الى انتزاع حريته الوطنية الكاملة، والى التطلع لرفع مستواه الاقتصادي والثقافي. وتطلعت النخبة المدنية المثقفة المؤيد للثورة بالسير نحو ممارسة حرياته الديمقراطية وأفكاره الليبرالية والإصلاحية، وتغيير المجتمع العراقي إلى الأفضل[2]، إذ إن الانتصار الكبير الذي حققته هذه (الثورة)، والذي كان للمثقفين من الطبقة الوسطى دور كبير في المشاركة والأعداد له، مثل نقطة تحول أملوا من خلالها التجديد من اجل تهيئة الارضية الجيدة للأفكار الديمقراطية والليبرالية[3].

وبقدر ما كانت هذه الثورة في طبيعتها، ثورة وطنية تقدمية، فإنها رفعت شعار تحقيق الحرية والديمقراطية، تحقيق استقلال العراق من التبعية الاستعمارية[4]. فأنها في الوقت نفسه لم تكن وليدة يومها، كما لم تكن شيئا عفوياً، إذ إنها جاءت نتيجة حتمية لفعل المتناقضات التي كانت تتصارع في اعماق المجتمع منذ حقبة تاريخية طويلة. وارتبطت بجذور تاريخية لكفاح الشعب العراقي، وامتداداً لانتفاضاته وجهاده منذ بداية السيطرة الاستعمارية، وكانت نتاج لتفاعل العوامل الاقتصادية والفكرية والسياسية[5]. والتي أدت في النهاية إلى سقوط النظام الملكي، وقيام ثورة تلبي طموحات قطاعات كبيرة من الشعب العراقي. كان يفترض انها تعبر عن أطياف المجتمع العراقي في عملية التغيير الجذري لمؤسسات الدولة القديمة وقيام دولة جديدة حديثة ، تتبنى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ان البيئة السياسية التي ولدت فيها هذه الثورة كانت تعج فيها مشاعر الكراهية للقوى الاستعمارية، وتنادي بتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، وضرورة استئناف الحريات الديمقراطية والحياة الحزبية التي حرم منها الشعب العراقي لمدة ليست بالقليلة في العهد الملكي[6]. ومن هنا بات من الضروري التعرف على هذه البيئة السياسية التي ساعدت في الانتقال من النظام الملكي الى النظام الجمهوري.

---

[1] وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، (بغداد: منشورات المكتبة العالمية، ط1، 1989 ، ص5 .

[2] حسن الاسدي ، ثورة النجف،(بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975) ، ص175 .

[3] عزيز الحاج ، ثورتنا في العراق وقضية الوحدة ،(بيروت: ، دار الفكر الجديد ، دون تاريخ) ، ص13 .

[4] ابو سلام ، الحزب الشيوعي العراقي وانتهازيته في الحركة الوطنية ،(بيروت: مطبعة الاندلس ، 1981)، ص77 .

[5] وزارة الاقتصاد ، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد منذ 14 تموز الخالدة ، (بغداد : مطبعة العاني ، دون تاريخ)، ص2 .

[6] وليد محمد سعيد الاعظمي ، مصدر سابق ، ص5 .

المطلب الثاني

أحزاب جبهة الاتحاد الوطني والثورة

في الواقع ان طبيعة المرحلة التي كان يمر بها العراق آنذاك، وتسارع الأحداث فيه كان تلقي بظلالها على واقع العمل الحزبي المعارض، وعلى موقف كل حزب للحزب الآخر بحيث تكونت قناعة لدى الجميع بضرورة العمل المشترك وترك الخلافات جانباً. لذلك بدأ يطرح دائما وفي كل اللقاءات الحزبية خيار العمل السياسي المشترك بين الأحزاب الوطنية، بِعَدِه الخيار الوحيد المتيسر في الوضع السياسي الذي كان قائما. وكان هناك إدراك بغياب التنظيم الذي يتبنى تلك الرغبة الجامحة بالتغيير، ويحولها الى قوة ذات أثر في توجيه الحياة السياسية، وان مثل هذا التنظيم في هذه الظروف لا يمكن ان تحققه فئة واحدة من الفئات السياسية، بل لا بد من صبه في تكتل جبهة وطنية واحدة من خلال أهدافه تتفق عليها جميع الأطراف[1].

ولقد بادرت الأحزاب السياسية بالاتصال والتنسيق فيما بينها، إذ نصت مقررات المؤتمر القطري الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق الذي عقد في كانون الاول عام 1955 على بذل اقصى الجهود والمساعي من اجل التوصل الى صيغة عمل للتعاون بين الأحزاب الوطنية، والأخذ بالحسبان الظروف الصعبة التي يمر بها القطر والاخطار التي تهدده والامة العربية، للتغلب على الصعوبات والعقبات التي تعترض قيام التعاون بين الاحزاب[2].

لقد كانت القوى السياسية المعارضة للحكم الملكي على قناعة تامة ان القائمين على الحكم لا يريدون إصلاح الأوضاع في العراق على مختلف الصعد. وان هذه النخبة الحاكمة لم تعد مهيأة لقيادة البلاد لذلك لابد من التغيير. وان هذا الهدف لن يتحقق من غير الخلاص من هذه النخبة السياسية التي اعتقدت انها " فاسدة وتابعة الى القوى الامبريالية"، لذلك عمدت الى بلورة وحدة هدف بين مختلف القوى السياسية المناهضة وبالتعاون مع الضباط الاحرار الناقمون من الوضع العام للبلاد والتواقون لإحداث تغيير [3].

في الواقع ان الحديث عن القوى السياسية المحركة للثورة فإننا سنتحدث قطعاً عن جبهة الاتحاد الوطني التي تشكلت في العام 1957. لقد استلهمت جبهة الاتحاد الوطني روحها من تجربة انتفاضة 1956 التي اكدت بما لا يقبل الشك الى ضرورة قيام جبهة وطنية موحدة، تضم كل الأحزاب والافراد الوطنيين على نطاق واسع، وتقيم لها صلة وثقى مع القوى العسكرية الوطنية ومع حركة التحرر العربي، وقد قامت جبهة الاتحاد

---

[1] محمد حديد، مذكرات محمد حديد ، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، (بيروت: دار الساقي، ط1، 2006)، ص 293.

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي، ، مصدر سابق ، ص 101.

[3] محمد عويد الدليمي ، مصدر سابق ، ص243-244 .

الوطني على هذه الأسس بعد أن تتابعت اجتماعات ممثلي الأحزاب الأربعة حزب الاستقلال، الحزب الوطني الديمقراطي، الحـــــزب الشيـــوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي في أوائل 1957[1]. وعلى ما يبدو ومن خلال تحليل بيان الجبهة الأول في (9 آذار 1957) الذي شرحت فيه أسباب قيامها، حيث إن القوى السياسية المشكلة لهذه الجبهة لم يكن يدر في خلدها ان تطيح بالنظام الملكي، بل كانت تطمح الى اجراء اصلاحات جذرية في الحياة السياسية العراقية، وانها كانت مشبعة بروح التحرر القومي، إذ إن بيانها الأول كان مليئاً بعبارات " التحرر القومي العربي" و"الدول العربية المتحررة" و"الاستقلال العربي "و"التعاون العربي". الخ. وهذا يدلل على تأثر الاحزاب السياسية العراقية المعارضة بالروح القومية الثورية؛ التي كانت رائجة في البلدان العربية، ولاسيما في مصر وسياسة التحرر العربي التي اتبعها الرئيس جمال عبد الناصر [2].

أولاً: الحزب الوطني الديمقراطي أسس الحزب في 2 نيسان 1946 وكان ابرز مؤسسيه كامل الجادرجي ومحمد حديد، ويعد الحزب امتداد لجماعة الاهالي، التي تدعو الى تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي في العراق[33] . كانت غاية هذا الحزب الاساسية القيام بإصلاح عام في نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وعلى فق تصميم علمي منسق شامل لجميع تلك النواحي، وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية. ولم يكن للحزب أيديولوجية واضحة ، ولا حتى أن مفهوم الاشتراكية لديه لم يكن ثابتاً طوال مسيرته، وقد يشكل امتداداً لجماعة الاهالي، وأنه طرح الديمقراطية كمبدأ أساسي يعمل على تحقيقه بِعَدِه وسيلة وهدفاً في آن واحد. والديمقراطية التي تبناها الحزب هي " الديمقراطية البرلمانية " لأنه كان يتطلع الى اقامة نظام برلماني دعامته مجلس نيابي منتخب من الشعب مباشرة وتكون الوزارة مسؤولة أمامه. وقد ظل هذا المبدأ (الديمقراطي) سمة الحزب الأساسية حتى عام 1950، إذ اتخذ مؤتمره الرابع المنعقد في 16 ت2 من العام المذكور قرارا يقضي بقبول الاشتراكية الديمقراطية مذهباً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وهكذا تحددت غايات الحزب الأساسية في القيام بإصلاح عام في نواحي حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وعلى وفق البرنامج المنسق والشامل الذي أريد له أن يستمد اسسه من الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية، التي خطت لها طريق يتميز عن غيره من الفلسفات، بمحاولة تلمسها لتطلعات الشعوب بعيداً عن وسائل المنفعة المادية، التي رأى انصار الفلسفة

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص103.

[2] المصدر نفسه، ص108

[3] محمد حديد، مصدر سابق، ص 194.

الاشتراكية إنها لا تكترث بالجوانب الانسانية في الحياة الاجتماعية[1]. هذه الاهداف التي طرحها الحزب الوطني الديمقراطي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طرق التطور الديمقراطي، وبالوسائل السلمية وحتى بالوسائل البرلمانية. اما الثورة فلا يراها الوطنيون الديمقراطيون الطريق الاول لبلوغ اهدافهم، لكن عندما تسد سبل التطور، وعندما يمنع تطور المجتمع، بوسائل مصطنعة من قبل الطبقة السائدة، عندئذ ستكون "الثورة" ضرورية لإزالة تلك العوائق وإعادة المجتمع ونظامه إلى سبيل التطور[2].

ثانياً: الحزب الشيوعي العراقي أُسس هذا الحزب في 1934/3/13 وكان يطلق عليه في بداية تكوينه لجنة مكافحة (الاستعمار) والاستثمار. وقد تم استبدال اسمه ليصبح الحزب الشيوعي العراقي اواخر تموز 1935، الذي اصدر جريدة باسم " كفاح الشعب". وتم عقد او أول مؤتمر للحزب الشيوعي في شباط 1944، وفي هذا المؤتمر أقر الحزب الميثاق الوطني الذي وتم نشره في صحيفة (القاعدة السرية) وهي صحيفة الحزب[3]. واستفاد الحزب الشيوعي من الظروف التي كان يمر بها العراق خلال الحرب العالمية الثانية في إعادة بناء نفسه، وتوسيع قاعدته التنظيمية، وعندما أطاح العقداء الاربعة بسلطة الوصي على العرش في 1941/5/2 أيد الحزب الشيوعي حركة الجيش برسالة رفعها (فهد) إلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في 1941/5/17 ضمنها استعراضاً عاماً للأوضاع السياسية والموقف من دول المحور، كما طالب بإطلاق سراح العسكريين الشيوعيين المعتقلين منذ عام 1937[4].

الحزب الشيوعي كان يؤمن ايماناً مطلقا بالفكر الماركسي، والانقياد التام للسياسة السوفيتية، والجمود العقائدي والالتزام الحرفي بالأيديولوجية الماركسية. ولكن من الناحية العملية حاول الحزب ان يتكيف في حقبة الحرب العالمية الثانية مع التحالف الانكلو–سوفيتي. وبدت قيادة الحزب تكيف نفسها مع متطلبات الوضع الدولي، وان باحتراس وحذر شديدين. وإن الدعم الذي قدمه الشيوعيون السوفيت لهم افتقد دوماً الى أية حرارة حقيقية. وذكر (فهد) سكرتير اللجنة المركزية إن الحكومة التي كانت تحارب النازية الآن تتألف من الأشخاص الذين ذبحوا الديمقراطية. وفي نيسان 1945 بعد شهر من استسلام المانيا للحلفاء في الحرب العالمية الثانية، سقطت الحصانة من النقد التي كانت القوات البريطانية تتمتع به، وبعد ذلك تكاثرت سهام الشيوعيين الموجهة ضد الحكومة و(الاستعمار)، وفي اجواء تعمق الاستياء المتغذي بالارتفاع المستمر

---

[1] وميض عمر نظمي، مصدر سابق، ص244.

[2] المصدر نفسه، ص ص 344–245.

[3] حسن ظاظا، العراق دراسة في تاريخه السياسي ، 1908–2005، دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2007 ، ص 48 .

[4] صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، (بغداد: دار الفرقد، بغداد،ط1، 2005، ص ص27–28.

لتكاليف المعيشة واستمرار انكار الحريات السياسية، عاد فهد الى توجيه سياسة الحزب بحدة باتجاه اليسار[1]. لقد كان الحزب الشيوعي يأمل من خلال جهوده الأيديولوجية بضخ الشيوعية في الانتلجنسيا والطبقات العاملة أو–على الأقل–ربط احتياجات هؤلاء ومشاعرهم وتجربتهم الحياتية بالاستنتاجات الشيوعية[2].

يُعَدُ عام 1948م قمة النشاط للحزب الشيوعي العراقي اذ تعاون مع الاحزاب الاخرى في الغاء معاهدة بورتسموث بالانتفاضة الجماهيرية التي نظمتها الأحزاب. ولكن نشاط الحزب الواسع هذا لم يستمر بذات الوتيرة، بعدما أصيب بأخطر انتكاسة له. إذا فقد الحزب في العام 1949 سكرتيره العام (فهد) وعضوي المكتب السياسي زكي بسيم وحسين الشبيبي على إثر اعدامهم من قبل السلطة، وزج الكثير من كوادره واعضائه النشطين في السجون[3]. وكان الحزب يؤمن بان تحقيق أهدافه وآراؤه الأيديولوجية يتم من خلال طريق الوصول الى السلطة ، سواء بالوسائل السلمية، أم بالوسائل العنفية.

ثالثاً: حزب البعث العربي الاشتراكي حزب البعث ومنذ تأسيسه في الاربعينات من صنع ميشيل عفلق أيديولوجياً الى حد كبير جدا، وكانت المنظومة الفكرية للحزب تميل الى ان تكون حكراً عليه، ولكن أفكار عفلق لم تكن مصاغة بشكل منظم في اي مكان، بل بقيت متناثرة خلال خطه العام وملاحظاته المرتجلة امام مريديه، وموضوعات قصيرة جدا كتب معظمها تحت ضغط الأحداث، وأفكاره عبارة عن خليط من قومية انسانية اساساً، ومن مظاهر فرديــة "التنوير" وديمقراطية اليعاقبة ومثالية شباب ماتزيني، والموقف الطبقي لماركس ونخبوية لينين، يزاد على هذا كله، وقبل كل شيء آخر، جرعة قوية من الروحية المسيحية والإسلام المفسر قومياً، وكثيرا ما يكون هذا الخلط ميكانيكياً[4]. ويصر عفلق على ان الوحدة والحرية والاشتراكية ليس من صنع ذهنه بل تنبع من روح العرب وأعماقهم. وهي لا تعبر عن مصالح الامة فحسب بل ايضاً عن الحقيقة التي تمتلكها والتي سوف تعلن عن نفسها مهما كانت قوة الشروط القائمة. والاهداف الثلاثة يتطلب

---

[1] حنا بطاطو، العراق– الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار،(بيروت: ترجمة عفيف الرزاز، ج3، ط2، ،1996، ص ص 181–187.

[2] المصدر نفسه، ص188.

[3] المصدر نفسه، ص 189.

[4] للمزيد ينظر : حزب البعث نشأته وتطوره، دون تاريخ ،(انترنت: تاريخ الدخول: 5/نيسان 2015، www.almoqatel.com

بعضها بعضا وتتكامل فيما بينها، وهي عبارة عن كل لايتجزأ ولا يمكن تحقيق اي منها على حساب الآخرين[1].

وعنده ان الحرية تعني أولا حرية الأمة في إدارة شؤونها، وهو ما يعني تحررها من السيطرة الأجنبية ومن الحكم الاستبدادي المحلي. والبعث ملتزم بالديمقراطية فالشعب هو مصدر السلطات، وفي الدولة العربية يجب ان يكون الفرع التنفيذي للحكم مسؤولاً امام الهيئة التشريعية التي يجب ان ينتخبها الشعب بشكل مباشر [2].

والاهم في معرض تحليلنا هذا أن (عفلقاً) يرى ان الطريقة المميزة للبعث هي الانقلاب. ويستعمل هذا التعبير عادة للإشارة الى الانقلاب ضد الدولة، ويعني عملياً بكلمة الانقلاب "الثورة" ولكن عدم استعماله لكلمة "الثورة" يعود جزئياً الى اصراره على تفريق حركته عن حركة الشيوعيين، حتى من ناحية التعابير والمصطلحات. ان لهجة عفلق كثيراً ما كانت تدل على الكفاح او تشير إليه، ويبدو انه كان يستبعد الوسائل السلمية في ملاحظته القائلة بان الطبقة المسيطرة سياسياً والمستغلة اقتصادياً لن تتخلى عن موقعها طوعا، وان العمل القومي القابل للنجاح هو ذلك الذي يستثير الحقد حتى الموت تجاه اولئك الذين يجسدون فكرة مضادة للقومية[3].

وازداد عدد البعثيين عندما حدثت انتفاضة 1952 الوطنية إذ طرأ على أدائهم صفة التنظيم، وتوالى نضال حزب البعث في العام 1954 حيث كانت مداولات الاحلاف والمواثيق قد وصلت الى حدها الاقصى، وتنبهت الحركة الوطنية على ان العراق سيكون الثالث في الحلف التركي الباكستاني. الأمر الذي ازدادت معه ممارسة الحزب لنشاطاته الحزبية المناهضة للنفوذ البريطاني في العراق. وعلى ما يبدو ان افكار عفلق وجدت طريقها الى بعثيي العراق عندما قامت عناصر من حزب البعث في اخر ايام 1956 من نسف مكتب الاستعلامات البريطاني في بغداد ونادي العلوية والمركز البريطاني المعروف بـ(واي ام سي أي)[4].

رابعاً- حزب الاستقلال وهو حزب قومي يعد امتداداً لنادي المثنى الذي نشأ في الثلاثينات من القرن الماضي، وأغلق بعد فشل حركة 1941. حصل في الثاني من نيسان 1946 على رخصة وزارة الداخلية للعمل الحزبي الرسمي العلني. هدف الحزب المعلن تحرير البلاد واستقلالها من كل سيطرة أجنبية، والدعوة

---

[1] حنا بطاطو، مصدر سابق ، ص ص 37-38.

[2] حزب البعث نشأته وتطوره، المصدر السابق نفسه.

[3] حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 45-46.

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق،ص73 .

إلى الإصلاح في مختلف نواحي الحياة على أسس مبادئ تقدمية اشتراكية، وإصلاح الإدارة العامة وتحقيق استقلال القضاء والعناية بالجيش وحماية الفلاحين وتحسين الانتاج الزراعي، والعمل على تطوير التصنيع ونشر التعليم واصلاح النظام النقدي، وقيام الدولة باستغلال موارد البلاد ومنابع الثروة الكبرى، وتحقيق الوحدة العربية[1]. وعقيدة الحزب القومية تبدو واضحة من خلال الطرح المبدئي لفكرة وحدة الأمة العربية التي تنعكس في أدبياته ومضامين نظامه الأساسي. فأدبيات حزب الاستقلال أكدت بوضوح أن اقامة كيان عربي سليم لا يتم بغير الوحدة بين اجزاء هذا الوطن الذي مزقه (الاستعمار). وقد تأكدت هذه النزعة القومية ايضاً في دستور الحزب الذي نص على أن "حزب الاستقلال يرمي الى تعزيز كيان العـــــراق الدولي باستكمال سيادته والعمل على تقوية الجامعة العربية، وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلدان العربية، ووسيلة للتعاون العالمي "[2].

وقد طالب الحزب باستمرار بضرورة توطيد دعائم الحياة الدستورية وضمان حق الشعب في ممارسة سيادته عن طريق اصلاح القوانين الانتخابية لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلا حقيقياً[3]. وبالرغم من روح النضال التي عرف بها حزب الاستقلال ومعاداته للنفوذ الغربي والبريطاني على وجه التحديد، أبعد سلوكه المحافظ من بعض القضايا الداخلية والعربية عنه الكثير من الانصار والمؤيدين، وافقدته جزءا من السمعة التي كان يتمتع بها في أوساط الجماهير[4]. وحزب الاستقلال كان حزباً برجوازياً، إذ إن أعضاءه وقيادته هم من الطبقة البرجوازية المثقفة ولذلك كان عمله مقتصراً على رفع المذكرات والاحتجاجات الى البلاط الملكي. ولقد كان تنظيم الحزب علنياً ولا يؤمن بالعمل السري. ولقد كانت له علاقات وتأثير في أوساط ضباط الجيش منذ حركة رشيد عالي الكيلاني التي عرفت بـ(حركة مايس 1941) إلى الاتصالات التي كانت تجري بين الأمين العام للحزب محمد صديق شنشل ونائب رئيس الحزب فائق السامرائي بالضباط الاحرار قبيل ثورة تموز 1958[5].

لاشك ان هذه الخطوط العامة للرؤى الفكرية تدل على وعي سياسي ناضخ وادراك عميق لما كانت عليه الحياة السياسية قبيل التغيير. غير ان الجدير بالتساؤل لماذا كانت مواقف هذه القوى هشة بعد قيام الثورة، ولماذا انقسمت على نفسها ازاء هذه القناعات؟. ان نظرة سريعة لمتبنيات الأحزاب الأربعة تعطينا أنها أحزاب

---

[1] المصدر نفسه، ص75.

[2] وميض عمر نظمي، المصدر السابق، ص 246.

[3] المصدر نفسه، ص 247.

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص 68-69.

[5] للمزيد ينظر: عبد الكريم هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراق 1946-1958،(بغداد: دار الرشيد، 1980)، ص ص 33 وما بعدها .

متباينة فكرياً وأيديولوجياً وثقافياً فكيف تسنى لها أن تؤسس جبهة عمل سياسي موحدة؟ وكيف استطاعت القوى القومية من التأثير في بـــــيانات الجبهـــة وتوجهاتها السياسية؟ في الحقيقة لقد مثلت المتبنيات التي أشرنا إليها آنفا بين القوى السياسية المشكلة لجبهة الاتحاد الوطني واحدة من العقبات الصعبة في طريق العمل السياسي المشترك، إلى الحد الذي كانت تنعدم فيه مشاعر الثقة التامة بين مختلف الأطراف. فقد كان كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي يشكك كثيرا بنيات الشيوعيين الأمر الذي اعتقد معه بغياب اية فرصة لنجاح الجبهة، ما لم تتخل بعض عناصر اليسار عن فكرة ترؤس الآخرين[1].

والأمر الذي أصبح معه هذا الشك موضوعا للنقاش في الاجتماعات السرية لتلك القوى ولاسيما التخلي عن الدوغماتية والتحلي بروح قبول الآخر. وهذا ما وعته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في قرارها الذي تبنته في تموز؛ والذي جاء فيه" علينا نحن الشيوعيين، ان نعي مسؤولية خاصة، مسؤولية اخوية، في الحركة الوطنية. علينا ان نحترم بإخلاص آراء الآخرين حتى عندما تتعارض مع آرائنا. ان تكرار القول اننا (وحيدون في الميدان) قول خاطئ ويعكس تقديراً غير واقعي من ناحيتنا للقوى الوطنية الاخرى، ويجب ان يتحول النزاع حول من سيقود الحركة الوطنية الى نضال يظهر ضرورة القدرة القيادية. وستسلم الجماهير مقاليدها للرجال اللائقين بقيادتها من خلال ايمانهم المستقر"[2].

ومن هنا بدأ يتبلور موقف شيوعي يتوجه نحو التقارب مع العروبيين وكان بلا شك أن يذهب الى حدود أبعد من ذلك، والحصول على التفاصيل لولا تمنع حزبي البعث وحزب الإستقلال من هذا التقارب، وتردد الجادرجي وجماعته في دخول الجبهة المأمولة لوحده دون مشاركة بقية القوى القومية[3]. وفي هذا السياق كان هناك نقاش حاد في أوساط الحزب الشيوعي في مدى صدقية التحالف مع القوى القومية، حيث كان البعض يرى ان سياسة الجبهة الوطنية لاتزيد عن كونها مكيدة مستورة وضعها خصوم الحزب، وان المشروع يهدف الى استخدام الحزب أداة تستغلها القوى الوطنية في معركة التحرر الوطني، ثم التخلي عنها في منتصف الطريق للمتابعة من غيرها، أو حتى ضدها باتجاه الاشتراكية. ولكن المنادين بالإنظمام لجبهة وطنية تضم الأحزاب الشيوعة بمختلف ارتباطاتها الدولية(السوفيتية، الصينية) خلال معركة التحرير كانت مؤازرة له، وتتحرك معه، يدا بيد، على امتداد الطريق نحو الاشتراكية. وعليه تقع على الحزب الشيوعي وكاهل كل القوى الوطنية مهمة رفع الشعار القائل "معا حتى نهاية الطريق"[4]. وعبر حزب البعث العراقي في

---

[1] حنا بطاطو، مصدر سابق، ص68.

[2] نقلا عن حنا بطاطو، مصدر سابق، ص69.

[3] المصدر نفسه، ص 69.

[4] المصدر نفسه ، ص 70.

مؤتمره الأول عن تأييده لفتح الحوار مع الأحزاب الوطنية الاخرى، وطالب المؤتمرون من قادة الحزب عدم ادخار اي جهد في سبيل التمهيد لقيام تحالف حقيقي مع بقية الأحزاب والقوى السياسية الاخرى. وبالفعل وتبعت ذلك سلسلة من الاتصالات أدى فيها الوطنيون الديمقراطيون دور صلة الوصل بين الشيوعيين والجماعات الأخرى[1].

لقد كانت نقطة التجمع المركزية للجبهة تتمثل في (اللجنة الوطنية العليا) المؤلفة من أربعة أشخاص هم : محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وفؤاد الركابي الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومحمد مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال، وعزيز الشيخ المرشح لقيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، وبعد اعتقاله حل محله كمال عمر نظمي. وعملت هذه اللجنة على أساس مبدأ الموافقة الجماعية، ونفذت قراراتها من خلال "اللجنة التنظيمية المركزية" وشبكة من اللجان الأدنى في المحافظات والفروع، وطبيعي ان الخط الفاصل بين الجبهة والأحزاب المكونة لها لم يمح أبداً، وحتى النهاية لم تزد الجبهة عن كونها تجمعاً لفصائل مختلفة؛ ومع ذلك فقد نجحت الجبهة لا في توحيد سلوك الأحزاب فحسب، بل أيضا في الايحاء بعملية مماثلة في ضمن صفوف الجيش المتعارضة، وفي إقامة ربط بينها وبين نواتها المديرة لها، اي بين اللجنة الوطنية العليا والضباط الاحرار [2].

ان جبهة الاتحاد الوطني كانت بحق معبرة عن الائتلاف العريض لتلك المرحلة (بغياب الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي انسحب منها وكان يلاقي اعتراضاً على انضمامه من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي) من خلال صياغة سياسة ذات تشخيص مشترك نسبياً، ويتوائم مع مهام تلك المرحلة وطبيعتها[3]. وعلى رغم التفاوت النسبي في القوة التأثيرية على الواقع الاجتماعي بين هذه الأحزاب من جهة واستبعادها لشريحة اجتماعية واسعة متمثلة بالأحزاب الكردية من جهة ثانية؛ وانها مختلفة في رؤيتها الفلسفية للواقع ومستقبله من جهة ثالثة؛ كان ينتاب بعضها نزعة استعجالية ارتجالية، لبسط رؤيتها وسبل تحقيقها من جهة رابعة[4].

ان منطق المتغيرات المفصلية التي كانت تعصف بالبلدان العربية قد فرض نفسه على سلوك الأحزاب السياسية العراقية المعارضة، مما دفع الى تبني مواقف سياسية تعارضت في كثير من تفصيلاتها مع الرؤى الأيديولوجية التي تؤمن بها. وبالتالي تمحورت في مسارات فرضتها عليها الواقعية السياسية، واننا نرى بأن

---

[1] المصدر نفسه، ص 70-71.

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص 268 .

[3] المصدر نفسه، ص 279 .

[4] عقيل الناصري، مصدر سابق،ص193.

مواقف معظم هذه القوى كانت محكومة بالمنهجية البراغماتية في التعاطي مع الآخر المختلف فكرياً وثقافياً. الأمر الذي أملى عليها تعاوناً مرحلياً من أجل تحقيق الأهداف؛ التي أرادت الجبهة تحقيقها. ولهذا سرعان ما اصطدمت هذه القوى فيما بينها في الممارسة العملية بعد نجاح الثورة، وتخندقت في أسوار حزبيتها الضيقة وتمثليها الطبقي، عندما أخذ كل عنصر منها يمنح الأولوية لرؤيته السياسة المنطلقة أساساً من رؤيته الأيديولوجية تجاه الوضع العام وتجاه الآخر. ولقد كان الصراع بين العناصر الرئيسة من هذه القوى يتمحور ليس من أجل البرامج والمبادئ قدر كونه من أجل السلطة ذاتها وطبقا لمنهجية الرؤية الأحادية في التفكير والسلوك[1].

ان موقف كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كان متحفظا حيال تنفيذ الثورة بعمل عسكري لأنه خشي ان تتحول الثورة إلى ديكتاتورية عسكرية على غرار ما حصل في انقلاب بكر صدقي 1936 إذ كانت الأهالي وراء هذه الحركة التي تحولت الى ديكتاتورية بكر صدقي[2]. وبعد أن ابدى تأييداً كبيراً للثورة بعد انطلاقتها، إلا أنه بدأ يؤيدها بحذر، وخاصة بعد أن بدا أن هناك ثقافة سياسية تتبلور من خلال ظهور الشعارات التي تؤدي إلى تمجيد النزعة الفردية والمناداة بشعار وحدانية الزعامة، والتي كان سبب ظهورها الرئيس الخلاف بين قاســـم عارف؛ الذي حاول انتحال صفة زعامة الثورة، وتشديد القوميين على زعامة عبد الناصر للقوى التحررية في المنطقة. وهناك سبب آخر لتحفظ الجادرجي يرجع الى الصراعات التي بدأت تظهر بين الاحزاب المؤلفة لجبهة الاتحاد الوطني، والسبب الثالث ان الشعارات السياسة المطروحة في ذلك الوقت، ولاسيما عبادة الشخصية، تتعارض مع اسس النظام التعددي الذي يفترض فيه ان لكل جماعة أو منظمة زعيمها[3]. وربما محمد حديد كان أكثر وضوحا إذ يرى أن دعوة الجادرجي إلى انتقال الحكومة العسكرية بعد نجاح الثورة الى حكومة مدنية بعد استقرار الثورة دعوة غير عملية، ولا يمكن تطبيقها، لأن العسكريين، أو اي جهة اخرى، اذا استولت على الحكم بالقوة، وظلت فيه بنظام شمولي، ليست مستعدة للتنازل عن الحكم إلا بقوة مضادة[4].

واننا نتساءل كيف أيد "حديد" قيام الثورة مع ادراكه أن الحكم سيكون عسكرياً استبدادياً، ألم يكن ذلك تخلياً عن المبادئ الثورية او كفراً بها؟ يسوغ "حديد" موقفه ان تغيير النظام الملكي لم يكن ممكنا الا بالقوة، وفي

---

[1] المصدر السابق نفسه، ص 196.

[2] محمد حديد، مصدر سابق، ص 455.

[3] المصدر نفسه ، ص 477.

[4] المصدر نفسه، ص 478.

مثل هذا الوضع الذي توجد فيه خيارات معينة يتمثل السلوك الصحيح في اختيار اهون الشرين[1]. والنقطة الأساسية التي يجب أن نفهمها " ان قادة التغيير الثورة او الانقلاب كانوا يرون بان النظام الملكي (الديمقراطي البرلماني) هو اساس الفساد والتخلف والظلم في العراق، ولابد من إزالته. وكانوا يرون بان الفكر العسكري الثوري(العدالة) هي الكفيلة للخلاص من العهد الملكي الجائر، بمعنى ان القائمين على التغيير لم يأبهوا لضرورة الحفاظ على الديمقراطية" ، لانهم رأوا انها مرتبطة بالمشروع الامبريالي.

المبحث الثاني

التغيير السياسي من منظور النخبة العسكرية

دخلت السياسة إلى المؤسسة العسكرية بوقت مبكر من عمر الدولة العراقية، إذ كانت أكثرية رموز الدولة العراقية الحديثة –المركبة من تجميع عدة ولايات " الموصل، وبغداد، والبصرة ، وشهرزور"–من النخب العسكرية التي تخرجت من الكليات العسكرية العثمانية او تلك التي عملت تحت حكمها. وبالتالي فإن الثقافة السياسة لهذه النخب كانت ثقافة عسكرية بامتياز على رغم التبني الشكلي للآليات والمفاهيم الديمقراطية في الحياة السياسية في العراق. ومن هنا طبعت الثقافة العسكرية طابعها الخاص، وآليات عملها ، على منهجية الحكم في الدولة البرلمانية الديمقراطية ، ولاسيما في منهجية التفرد بالسلطة وغياب تعددية الراي وقبول الآخر في السياسة وخارجها.

المطلب الأول

تسرب السياسة الى الثكنات العسكرية

لقد تطور الدور التدخلي للعسكر في الحياة السياسية في العراق لينتقل الى صفوف المعارضين والساخطين على سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم. ولعل انقلاب بكر صدقي 1936 ومن ثم حركة رشيد عالي الكيلاني 1941 هما المثالين الابرز في زيادة مساحة انهماك العسكريين في العمل السياسي قبل قيام ثورة 14 تموز 1958[2].

ويقيناً ان اهتمام العسكر بالشأن السياسي ابتدأ بشكل فعلي بعد سقوط الخلافة العثمانية، وانتشار الفكر القومي المنادي بالتغيير ووحدة الاراضي العربية. لقد ترك الفكر القومي الثوري أثره في النخبة العسكرية العراقية خاصة بعد سلسلة الآلام التي عاشت فيها الامة العربية بفعل الانتكاسات والاخفاقات المتكررة التي حدثت في القضية الفلسطينية، وساد شعور بالذل والمهانة العسكرية؛ بفعل عجز الحكومات العربية من توظيف القدرات العسكرية من أجل إيقاف حالة التدهور القومية والوهن العربية واستمرارا الانتصارات

[1] المصدر نفسه، ص 479.

[2] عبد الخالق حسين، مصدر سابق، ص 32 .

الصهيونية؛ بفعل الإرادة الدولية المنحازة لهم ، وتخاذل الإرادات العربية من الوصول إلى موقف موحد في الجهد العسكري والسياسي. فالهزيمة التي واجهتها الجيوش العربية التي شـــاركت في حرب فلسطين 1948 خلفت شعورا بالمرارة والمهانة لدى النخب العسكرية التي أخذت بالتفكير الجاد في الاشتغال بالسياسة ايمانا منها بدور الجيش في محاربة الفساد وتغيير الاوضاع في البلدان العربية منها العراق[1]. ومن هنا بدأ الاهتمام الجاد في العمل السياسي والحزبي داخل المؤسسة العسكرية المحرم عليها الانخراط في العمل السياسي والحزبي بفعل القوانين والتعليمات الحكومة النافذة. في ظل هذه الظروف الصعبة اتسعت حالة الاحباط وازدادت في الاوساط الشعبية العسكرية في العراق. وساد رأي لدى الضباط الاحرار بأن النخب السياسية العراقية المرتبطة بشكل وآخر مع دوائر (الاستعمار) الغربية هي المسبب الرئيس في تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق، وفي تقاعس هذه النخب عن اتخاذ موقف مشرف ازاء ما يحصل في فلسطين. خاصة مع انعدام بروز اي مؤشر يدل على عزم هذه حقيقية وفاعلة في بنية النظام أو في اجراءاته الادارية[2].

ان تنامي الحركة القومية وتطورها، واتساع نطاقها في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب نشوء أحزاب قومية ثورية ذات أيديولوجية واضحة تسعى إلى إنجاز الوحدة العربية. وأزيد على ذلك الدور الريادي الذي مثلته ثورة يوليو في العام 1952 في مصر وتبني الرئيس جمال عبد الناصر القومية العربية. والواقع ان نشاط الاحزاب القومية في العراق مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال في النضال ضد الطبقة الحاكمة من أجل تحقيق أماني الشعوب في الوحدة والتحرر [3].

ان تنامي هذا الشعور بشكل كبير قد شجع الأحزاب العراقية للمطالبة بالإصلاح الجذري الشامل لنظام الحكم. ففي28تشرين الثاني 1952 قدم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وحزب الجبهة الشعبية المتحدة، مذكرات الى الوصي عبد الإله شاكية الأوضاع القائمة، ومطالبةً في الوقت ذاته بإجراءات اصلاحات وتغييرات جوهرية. وكان هذا التأثير واضحـــا على الضباط الشباب الذين بادروا الى تشكيل تنظيمات سرية داخل القوات المسلحة تأخذ على عاتقها مهمة تغيـــير الأوضـــاع القائمة. فاجتمعت في بعض الفصائل الوطنية والقومية في نهاية أيلول 1952، وقرروا تشكيل تنظيم (الضباط الأحرار) متأثرين

---

[1] عقيل الناصري، مصدر سابق، ص 79 .

[2] عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الاحرار، الحوار المتمدن ،العدد 1428 في 2006/1/12 (انترنت: تاريخ الدخول 23 آيار 2015www.ahewar.com

[3] ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 41 –42 .

بالتجربة الوطنية المصرية ضد النظام الملكي[1]. لذلك آمنت هذه النخبة العسكرية ذات الثقافة الوطنية والقومية الى أُقصى حد بسياسة القوة في التغيير، وان الحرب هي سياسة عنيفة بوسائل اخرى. ومن هذا المنطلق قدر للجيش أن يؤدي دوراً مركزياً في عملية بناء السلطة في العراق، خاصة وان العراق مثل غيره من البلدان الشرق العربي، قد تميزت المؤسسة العسكرية فيه، بعد الحرب العالمية الثانية بتبنى القضايا التحررية كرد فعل لعجز الانظمة السياسية الرسمية من أحداث تغيرات جذرية في واقع بلادها المادي والروحي، ولعدم قدرة الأنظمة على تبني سياسة الاستقلال السلمي للسلطة[2].

من هنا بدأ يتبلور وعي سياسي داخل المؤسسة العسكرية وخارجها في أوساط الاحزاب المعارضة للنظام الملكي بضرورة أحداث تغيير خارج اطار البنية السياسية للنظام الحاكم. وعي يعبر عن توجه جديد يعادي التجربة السياسية الديمقراطية، ويثير تساؤلات مهمة حول مدى تمثيلها لمصالح الشعب وتطلعاته. ويعبر في الوقت ذاته عن تطور في ذهنية النخب العسكرية، ووقوعها تحت خط التأثير الذي مثلته التطلعات القومية. إذ ان هذه النخب العسكرية والسياسية آمنت إيماناً كبيراً إن التغيير لن يحصل من داخل النظام، لان هذا النظام عاجز بفعل الوجود المشوه له وبفعل وجود نخب سياسية مرتبطة بالخارج غير الراغب في منح العراق ارادة حقيقة في قراراه السياسي الدا خلي والخارجي ولاسيما في القرارات المتعلقة بالمصير العربي المشترك[3].

ولقد تعزز دور النخبة العسكرية على حساب الفعل والتأثير الحقيقي الذي كان يجب على المعارضة السياسية ان تقوم به. ويمكن القول هنا ان المعارضة السياسية للسلطة المتمثلة بالحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وغيرها كانت تعيش في الواقع خارج حدود الديمقراطية. بمعنى انها لم تكن جزءص من النظام السياسي القائم آنذاك. فالأحزاب البرلمانية لم تكن في الواقع قادرة على تقديم قراءة فكرية جديدة يمكن من خلالها اعادة النظر بالمشروع الديمقراطي المتبنى في العراق. وكانت قنوات الحوار الحقيقي ليست بين السلطة والأحزاب المعارضة، بل كانت مقصورة حقيقية بين السلطة ومجموعة من الشيوخ والإقطاعيين وملاكي الأرض[4].

ان عجز الأحزاب العراقية المختلفة قد دفع بشكل مباشر الى التفكير بانقلاب عسكري يطيح بالنظام الملكي، ويقام نظام ثوري بديلا عنه يمكن ان تحدد ملامحة من خلال الخطة التي وقعتها اللجنة العليا للضباط

---

[1] عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الاحرار، مصدر سابق، دون ترقيم صفحات انترنت

[2] عقيل الناصري ، 14 تموز الثورة الثرية ، مصدر سابق ، ص 79 .

[3] محمد زكي ابراهيم، إعادة بناء العراق، (بغداد: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام، 2012) ص 78-79 .

[4] المصدر السابق نفسه ، ص ص 75-82 .

الأحرار ؛ والتي تتحدث عن نفي الملك فيصل الثاني ومحاكمة ولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري سعيد بلا ابطاء، وتنفيذ ما يصدر بحقهم من أحكام فوراً ومحاكمة بعض الوزراء السابقين، وأعضاء سلطة القلة الحاكمة بتهمة(الخيانة) والتعاون مع الإمبرياليين الصهاينة، وتطهير الجيش والحكومة من الانتهازيين، وتعيين ضباط من الجيش كحكام للمحافظات وادارات الشرطة والأمن الداخلي وإيجاد مجلس سيادة مؤلف من ثلاثة أشخاص يمارس حقوق الجمهورية، وتشكيل مجلس وزراء اما ان يكون مؤلفا بشكل رئيس من ضباط الجيش باستثناء ثلاثة مدنيين لوزارات(المالية والصحة والعدل)، أو أن يكون مختلطاً وتحفظ فيه حقائب الدفاع والداخلية للعسكريين، وإقامة مجلس ثوري تحدد سلطاته بعد الثورة ويتألف من اللجنة العليا والضباط الأحرار، وتوضع في تصرفه فورا القوات المسلحة للدولة كافة[1]. ومن خلال تحليلنا ما ورد أعلاه يتضح وجود قناعة راسخة في ذهنية القادة من الضباط الأحرار بعدم قدرة الوسائل الديمقراطية، وعمل الأحزاب السياسية في ظل تعددية حزبية مقيدة من احداث التغيير في مجمل السياسات المتبعة من قبل السلطة السياسية. في الحقيقة ان مصير النظام الملكي لم يكن في البداية موضوعاً للنقاش، وبدا لنا أنه لا يوجد نية معلن للإطاحة بالنظام كشكل للحكم أول مرة. فعبد الكريم قاسم على سبيل المثال في المرحلة الاولى من تفكيره استبعد فكرة تصفية الملك، بل كان يرى ضرورة الحفاظ على حياة الملك ومكانته الاعتبارية. وفي حالة نجاح الثورة سيتم اكراه الملك على الظهور في التلفزيون واعلان تأييده للثورة"[2].

وظل قاسم على هذا الرأي حتى اوائل 1958، ثم ابلغ الحزب(الشيوعي) فيما بعد عزمه على تصفية النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري، لأنه لا يريد على حد تعبيره القيام بثورتين".[3]ويبدو ان هذه القناعة تولدت لديه على اثر نقاشات مستفيضة كانت تجريها سراً القوى المنادية بالتغيير، ومنها الاحزاب السياسية المعارضة، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، ووجود عددٍ ليس بالقليل من الضباط الأحرار كان عازماً على إسقاط النظام الملكي واستبداله بآخر جمهوري انطلاقاً من القناعة التي كانت سائدة آنذاك بفساد الأنظمة الملكية وقدرة الأنظمة الجمهورية على تحقيق آمال الجماهير[4].

ولكن الملاحظة التي لم يلق لها بال في حينها، ان عقلية الضباط الاحرار وثقافاتهم لم تكن لتستوعب ماهية الأنظمة السياسية الجمهورية، وبالتالي لم تكن طروحاتهم نابعة من قناعة بنجاعة النهج الجمهوري في

---

[1] ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص83.

[2] المصدر نفسه، ص84 .

[3] صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز 1958، في العراق، البداية والتنظيم والتنفيذ،(بغداد: منشورات مكتبة بشار، 1983،) ص 73 .

[4] عارف عبد الرزاق، العراق من الملكية الى الجمهورية، مقابلة على قناة الجزيرة، 2004(انترنت: تاريخ الدخول13 تموز/ www.aljazeera.com:2015

الحكم، بل سوى محاولة تقليد الموجة الجمهورية التي سادت العالم، بفعل سيادة الأفكار الجمهورية قومية المنادية بالإطاحة بالملكية ووقوع النخب العسكرية في العراق تحت تأثيرها، خاصة وان الموجة الفكرية القومية المؤمنة بالنظام الجمهوري قد راجت في معظم الأقطار العربية. ومن هنا نفهم لماذا كان جل الحديث كان يتمحور حول ضرورة التغيير، وموعد التغيير، والفرصة المناسبة له، ولم تطرح تساؤلات جذرية عن طبيعة المرحلة القادمة، والكيفية التي يجب إدارتها من خلالها[70]. وبات واضحاً ان الذهنية الفكرية للضباط الأحرار وإرادة التغيير داخل المؤسسة العسكرية العراقية قد أصبحت متهيئة للقيام بالثورة. ويبدو ان القوى العسكرية كانت مصممة على تولي زمام الأمور بعد نجاح الثورة و الشروع برحلة سياسية انتقالية يقودها العسكر، لحين استباب الوضع العام.

ان التنسيق الفعلي بين النخب العسكرية والأحزاب المعارضة قد بدا فعلياً عندما قررت اللجنة العليا للضباط الأحرار في أواسط سنة 1957 تنظيم الاتصال (بجبهة الاتحاد الوطني) مفوضة سكرتيرها العقيد رجب عبد المجيد بتنظيم هذا الاتصال[1]. ان هذا الحراك السياسي والتنسيقي بين أطراف متناقضة باتجاهات مختلفة يشير بما لا يقبل اللبس ان هناك اختلافاً وتناقضاً صارخاً كان يطبع العلاقة بين الطرفين وفي أوجه عديدة. فقد كانت هناك قناعات غير متطابقة ولم يكن هناك انسجام على المستوى الشخصي، وغياب التشابه والتجانس في العقيدة والتفكير والرؤية السياسية لعراق ما بعد الملكية[2].

ومن هنا يثار السؤال عن الذي الأرضية التي جمعت عليها هذه الشخصيات والقوى رغم تناقضها، وعن كيفية تعاونهم على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية؟

في الواقع ان الذي جمعهم هو(العداء) للنظام الملكي بصرف النظر عن كل التباينات والتناقضات التي اشرنا اليها. وان هذا العداء كان بمثابة البؤرة التي تستقطب الطاقة لفعل محدد، وليس لها القدرة على انتاج الطاقة المستدامة حتى على المستقبل القريب بعيد نجاح الثورة. صحيح ان القوى المتباينة والمتناقضة استطاعت توحيد صفوفها تجاه العدو المشترك، لكنها اخفقت فيما بعد في إدامة حالة التوحد والتوافق فيما بينها . واتضح فيما بعد ان عدم الانسجام والاتساق في التفكير والرأي والمتبنيات السياسية قد انعكس سلبياً على مستقبل الثورة بعد نجاحها، وكان له اثر كبير في كل الأحداث التي مثلت عقبات كأداء في طريق

---

[1] صبحي عبد الحميد، مصدر سابق، ص 169 .

[2] –د.سيار الجميل،14 تموز 1958 اسئلة التاريخ المثيرة، دون تاريخ، (انترنت؛ تاريخ الدخول 12 تموز 2015 www.sayyaraljamil.com

الثورة. وكان للخلاف الشخصي والموقف من العديد من القضايا الجوهرية، ولاسيما بين اهم فردين في هذه الثورة (عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف) أثر لا ينكر في إجهاض مشروع الثورة لاحقا[1].

ان الاتفاق على ما بعد التغيير، وخصوصا ادارة البلاد، وتقاسم السلطة بين الأحزاب السياسية التي اتفقت مع الضباط الاحرار على اجراء التغيير كان حاضراً، وانعكس جلياً في التشكيلة الوزارية التي اعقبت حكومة الثورة حيث ان الوظائف في الوزرات كانت تملأ تبعا لاتجاه الوزير المعين، ولكنها ورغم اتفاقها المسبق سرعان ما اختلفت في كثير من الأحيان[2]. وفي الحقيقة ان النخب العسكرية لم تكن لها ثقافة سياسية مدنية تعنى بالعمل السياسي المدني، فطبيعة المصادر (المدخلات، inputs) التي كانت تغذي ثقافتهم لم تكن ذات طـابع مدني بأي حال من الأحوال فقد كانت ثقافة عسكرية تؤمن بالقيم العسكرية المجردة وكان هناك حظر على الانهماك بالشأن السياسي. ومن هنا عندما بدأت السياسة تتسرب الى داخل المؤسسة العسكرية في العراق بفعل النشاط السري لبعض الأحزاب المعارضة للسلطة في العراق لم تحمل معها قيمها الديمقراطية، بل كانت طبيعية التسرب، طبيعة اقتحامية استتجادية تحاول الاستفادة من القدرات العسكرية لإحداث تغيير سياسي[3]. لذلك نجد ان خلايا الضباط الأحرار لم تلتق وتجتمع بشكل مباشرة مع الأحزاب السياسية السرية، وكانت اجتماعاتها تقتصر على تلقي الأوامر لتوجيهات ومناقشات انضمام الأعضاء الجدد الذين يرشحهم أعضاء الخلية، وقضايا امن التنظيم وموقف اجهزة الأمن والاستخبارات منه. ولم تنخرط كثيرا في بحث قضايا سياسية مفاهيمية ونظرية، بل اكتفت في اجتماعاتها إلى مناقشة الواقع السياسي والاقتصادي في البلاد، وعليه لم تكن لتخضع بشكل مباشر لطروحات الأحزاب السياسية المعارضة للنظام[4] .

غير أن هذا لم يكن ليعني أن اللجنة العليا للضباط الأحرار لم تفتح قنوات الاتصال مع الاحزاب والقوى المدنية، ولا تعرف توجهات السياسية في تلك المرحلة. والملاحظ ان طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والتنظيمات السياسية(والسرية على وجه التحديد)أخذت بالتوسع العمودي تشمل قاعدة المؤسسة العسكرية(الجنود والمراتب) منذ النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي واستمر العمل السياسي بين افراد القوات المسلحة، وأخذ أبعاداً جديدة ومتنوعة لحين مطلع الخمسينات إذ تبلورت فكرة التكتل (البراغماتي)

---

[1] عبدالكريم وعبد السلام–علاقة صعبة اطاحت بالثورة، جريدة الاتحاد الالكترونية،2005، تاريخ الدخول 16 تموز 2015، www.alitthad.com

[2] محمد حديد، مصدر سابق، ص 327.

[3] عن تأسيس الجبهة ينظر: فرهاد محمد احمد، جبهة الاتحاد الوطني1957 م،ا(نترنت: تاريخ الدخول في www.frhad–mohmmed.blogspot.com:2011/11/29

[4] عقيل الناصري، انفراد قاسم وكتلة المنصورية بالتنفيذ ومقدماته، تاريخ المقال، 1 تموز 2007(انترنت: تاريخ الدخول في 15 تموز 2015)، www.al–nnas.com

لحركة الضباط الأحرار بمختلف مصالحها التنظيمية ذات المنابع الفكرية المتباينة. وفي سياق تحقيق غاية هذه التنظيمات تولدت وشائج من العلائق بين هذه التكتلات وبعض الاحزاب السياسية المعارضة التي شكلت جبهة الاتحاد الوطني[1].

إن تداخل العلاقات بين المؤسسة العسكرية ، والمؤسسات السياسية ليست حالة مقصورة على النموذج العراقي بل في معظم دول العالم يوجد خط من العلاقــة التأثيرية والتفاعلية بين المؤسستين، طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات وان هذه العلاقة تتسم بنوع من التعاونية التي لا يمكن معها أن تعملا بشكل منعزل أو أن تستغني إحداهما عن الأخرى ، وكما تذهب إلى تلك العبارة المشهورة "ان السياسة لعبة خطيرة لا يجوز تركها للسياسيين وحدهم وان الحرب لعبة خطيرة لا يجوز تركها للعسكريين وحدهم"[2]. وفي الحقيقة لم يكن في قناعة كلا الطرفين في العراق العسكر ، والأحزاب الوطنية الراغبة (بالتغيير) انه يمكن للتغير او الثورة ان تنجح من غير تعاونهما. ومن هنا اقتنع كل منهما بضرورة التعاون مع الأخرين وصولاً الى الأهداف المنشودة على الرغم من انطباعات التحفظ والشكوك التي كانت تعيق الموضوع برمته. ولاسيما ان بعض قادة الاحزاب السياسية كانت لدية شكوك كبيرة وخشية حادة تجاه المغامرة بالاستعانة بالآلة العسكرية لأحداث التغيير [3].

وعلى ما يبدو لنا من خلال تحليل طبيعة العلاقة التعاونية أن أكثرية الاحزاب السياسية المدنية المعارضة وصلت الى قناعة مفادها، لابد من مشرط جراح(العسكر) لإنقاذ البلاد من حالة الموت البطيء بفعل السياسات الحكومية الفاسدة على حد قناعاتهم.

وفي الحقيقة ان هذا الموقف يعكس الماهية الحقيقة لقادة الاحزاب من فكرة النظام الدستوري، ويعبر عن خللهم النوعي ازاء الحماسة الديمقراطية الواعية وتبني آليتها وتنفذ أعمالها. والغريب ان رجلاً مثل "محمد حديد" كيف آمن في لحظة ان العســـكريين سيتحـــــولون الى ديمقراطيين، وهو الرجل صاحب الخبرة الكبيرة في العمل السياسي والديمقراطي. وكيف يمكن لمؤسسة أن تتلقى ابسط مبادئ العمل السياسي الديمقراطي ولا تؤمن الا بالقوة ان تتحول الى لاعب سياسي يؤمن بالأخر وبالتداول السلمي للسلطة، ان موقف محمد حديد قد اثار شكوك ومخاوف اقرب المقربين اليه، إذ اكد ان موقفه الثابت من حكومة الثورة قد

---

[1] المصدر نفسه.

[2] ينظر: عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، صحيفة الزمان، العدد 135، في 2014/4/20(انترنت:تاريخ الدخول 18 تموز www.azzaman.com2015

[3] محمد حديد، مصدر سابق، ص 327-330.

أثار حفيظة كامل الجادرجي، الى درجة ان تتحول هواجسه الى شكوك بوجود منافع شخصية كما ذكر ذلك حديد في مذكراته[1].

المطلب الثاني

التنكر للديمقراطية

يبدو السؤال وجيهاً ان تساءلنا عن مصير الديمقراطية بعد الثورة؟ وهل عزز العسكر الممارسة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والتعددية الحزبية لقوى لم تشترك في الثورة؟.

في الواقع لقد أشرك في الوزارة الأولى عدداً من الوزراء الذين ينتمون الى التيار الديمقراطي الليبرالي مثل محمد حديد ممثلا عن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي. ولكن قادة الثورة في الوقت ذاته كانوا قد اتفقوا على توقيف الحياة البرلمانية طيلة حقبة الانتقال، ومنع الأحزاب من ممارسة نشاطها. وهذه الحقبة الانتقالية تمتد حتى اعلان الوحدة الوطنية مع الجمهورية العربية المتحدة التي يجب ان تتم خلال السنة الأولى من الثورة. على ان تعاد الحياة البرلمانية بعد اعلان الوحدة على وفق الأسس التي تقررها دولة الوحدة، وتدار البلاد خلال الحقبة الاستقلالية من قبل مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء[2].

ويقيناً ان القيام بعمل ثوري يقوده العسكر كان موضوع خلاف كبير بين دعاة التغيير من المدنيين منذ البداية وكما بينا آنفاً، وتحفظ بعضهم على كثير من المسائل. وفي هذا السياق يقول صبحي عبد الحميد: "ان عبد السلام عارف اطلع على هذه التفاصيل ووافق عليها، وكان تفكير عبد الكريم قاسم منسجم معها ولقد سبق له وان اطلع عليها"، لذلك فقد كان لكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي موقف متحفظ حيال تنفيذ الثورة بعمل عسكري، لأنه خشي ان تتحول الحكومة الى دكتاتورية عسكرية على غرار ما حصل في انقلاب 1936[3]. اذ كانت جماعة الأهالي وراء هذه الحركة التي تحولت الى دكتاتورية بكر صدقي، واتضح ايضاً ان حزب الاستقلال والحزب الشيوعي كان لديهما حرج من التعاون مع حركة الضباط الأحرار ودعمها. ولكن تحفظ الجادرجي لم يكن ليمنعه من تأييد الثورة؛ التي سيقوم بها العسكر اعتقاداً منه ان العسكر سيوفون بوعدهم بتسليم الحكومة الى المدنيين. ويشكلون حكومة مدنية تشترك فيها الأحزاب الوطنية بعد استقرار

---

[1] المصدر نفسه ، ص 332.

[2] للمزيد ينظر: ثورة 14 تموز في عامها الاول، اعداد لجنة احتفالات ثورة 14 تموز ،(بغداد: مطابع داخر الاخبار، 1959).

[3] ينظر فائق بطي، الجادرجي وقف موقفا سلبيا من الثورة وقائدها، جريدة الصباح 24 تشرين الثاني 2013: انترنت: تاريخ الدخول 22 تموز 2015 www.alsabaah.iq

الحركة. ولكن محمد حديد ومحمد صديق كانت لهما وجهة نظر مغايرة لأن رؤية الجادرجي لا يتفق معها العسكر أصحاب القوة الفعلية في التغيير؛ لذا يجب المضي قدما في الخطة التي تعتمد على التعاون بين جبهة الإتحاد الوطني؛ التي تضم مجموعة من الأحزاب الوطنية وبين تنظيم الضباط الاحرار[1]. مع ان العسكر كانوا يعتقدون أن ان الديمقراطية والتعددية الحزبية هي جزء من بضاعة المحتل الاجنبي، وإن الأحزاب الموالية للسلطة قد تسببت بشكل أو آخر في تردي الأوضاع العامة في العراق[2].

هنا اصبح من المنطقي أن تنعكس هذه القناعات في سياسات القيادة العسكرية التي حكمت العراق طيلة هذه المدة المحددة. فلقد جاء في البلاغ رقم "1" للثورة بأن الجمهورية: جمهورية الشعب ، ينتخبها الشعب للشعب، ولم يشر البلاغ الى اقامة نظام برلماني، بل اعلن عن تشكيل مجلس السيادة الذي يمارس صلاحيات رئيس الدولة بشكل مؤقت لحين انتخاب رئيس الجمهورية. وكان مجلس السيادة مكوناً من ثلاثة أعضاء كما جاء في البلاغ الثاني. كما عدَ الدستور الملكي ملغياً منذ قيام الثورة، وبعد اسبوعين وضع دستور مؤقت للعراق من قبل لجنة وزارية، أعد للعمل به الى ان يتم وضع دستور جديد للبلاد من قبل مجلس وطني ينتخبه الشعب في المرحلة الانتقالية التي لم تحدد بمدة معينة، وحصر الدستور المؤقت جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية في مجلس السيادة والوزارة في هذه المدة، وبقي الدستور المؤقت هو الدستور المعمول به في العراق طيلة مدة حكم قاسم ولم تكن هناك نية لدى السلطة لوضع دستور دائم للبلاد على الرغم من التصريحات الكثيرة لرئيس الوزراء بإعلانه عن إقامة نظام ديمقراطي للبلاد[3].

صحيح إن الاتفاق ما قبل الثورة بإقامة حكومة واسعة تضم عناصر مدنية انعكس في الوزارة الأولى فجاءت ممثلة لشخصيات عسكرية ومدنية بناءً على الاتفاقات التي تمت بين الضباط الأحرار والأحزاب الوطنية– إذ مثلت الأحزاب بوزارتين للحزب الوطني الديمقراطي ووزارة لحزب الاستقلال ووزارة لحزب البعث العربي الاشتراكي وبقية الوزارات شغلت بحسب علاقات القرابة والصداقة مع العسكر – لكنها استبعدت الحزب الشيوعي عن التشكيلة الوزارية، لأسباب عدة، منها الخوف من عدِ الثورة شيوعية في ظل مناخ اقليمي ودولي معادٍ للشيوعية ؛ الأمر الذي قد يتعذر معه الحصول على اعتراف دولي بالنظام الجديد[4]. وهذا ما عُدَ بمثابة معول الهدم لجبهة الاتحاد الوطني فيما بعد[5]. وخللاً في تركيبة السلطة. لذلك تدهورت علاقة قائد

---

[1] وميض عمر نظمي، مصدر سابق، ص 335.

[2] د. عبد الخالق حسين، 14تموز وموضوعة الديمقراطية كيف تعامل الزعيم عبد الكريم مع تعددية الاحزاب السياسية، 25/آب/ 2011 www.albayyana-new.com تاريخ الدخول 22 تموز 2015

[3] المصدر نفسه .

[4] د. ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص 263.

[5] المصدر نفسه، ص 265.

وزعيم الثورة عبد الكريم قاسم بالأحزاب ولاسيما جبهة الاتحاد الوطني. وبدأ يسود الرأي القائل بعدم الحاجة للأحزاب مع وجود الثورة التي عدها عبدالكريم قاسم البديل لكل التراث الوطني للشعب العراقي، فقد قامت فعلى زعماء الأحزاب الوطنية والقومية ان يعلنوا أحزابهم للتصفية النهائية ويلتحقوا وراء الزعيم[1] .

وبهذا سيطرت النخبة العسكرية على مقاليد الأمور، وعلى رغم محاولة إشراك مختلف القوى السياسية فيها، فإن الوزارة صرفت النظر عن قوى مؤثرة اخرى في مسار الأمور، واخفقت في وضع برنامج حقيقي لإدارة الاختلاف في العقائد والتصورات السياسية، وقد ادى كل ذلك الى الخضوع الى الإرادة العسكرية، ومن ثم للإرادة الديكتاتورية لعبد الكريم قاسم الذي كان يشجع هذه المنهجية لكي يستطيع من خلالها محاربة الروح الثورية الملتزمة بمبادئ الثورة ومنها الحياة المدنية تمهيدا لسيطرته المطلقة[2]. وفي عام 1960 اعلن قاسم بانه يفضل النظام الرئاسي، الا ان هذه الآراء كانت آراء قاسم الشخصية، ولم يناقشها مجلس الوزراء لاسيما بعد انفراده بالسلطة، وجعل مجلس السيادة مجرد مجلس شكلي ينفذ مطاليب قاسم الذي أصبح الحاكم الوحيد، وأصبح حكمه عسكرياً دكتاتورياً[3]. هذا التفرد انعكس في واقع الأحزاب السياسية التي بقيت بعد ثورة 14 تموز تعمل من غير أن يكون هناك إجازة رسمية لها. وقد برز على الساحة العراقية اتجاهان، الأول وحدوي اشتراكي يطالب بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، وكان على رأس هذا الاتجاه حزب البعث العربي الاشتراكي. والثاني لا وحدوي، واقليمي، تزعمه الحزب الشيوعي العراقي. ونتيجة لهذه المواقف المتباينة استمر الصراع السياسي على مستوى الشارع، وانعكس على مستوى السلطة السياسية[4]. ففي الأول من كانون الثاني 1960 أعلن قاسم عن صدور القانون رقم "1" الذي أعلن اجازة الأحزاب السياسية على ان لاتكون اغراضها ضد استقلال العراق ووحدته الوطنية ونظامه الجمهوري، ولا يجب ان تمارس عملاً عسكرياً، وان لا تكون امتداداً لمجموعات يكون مقرها خارج الأراضي العراقيـــة، الا في حالة الموافقة على ذلك، ولا يجوز ان تستلم معونات من الخارج، ولا يجوز الانتمـــاء للأحزاب السياسية من قبل الموظفين التنفيذيين، واعضاء السلك الدبلوماسي والعسكريين وطلاب المدارس الثانوية والاجانب[5]. وقدم ثلاثة أحزاب يوم 10 كانون الثاني 1960 طلباتهم الى وزارة الداخلية لطلب الاجازة بحسب القانون الجديد وهي: الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني. وتقدم الحزب الشيوعي بطلبين

---

[1] وليد محمد سعيد الاعظمي، ، مصدر سابق ، ص154–155 .

[2] ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص 263–265.

[3] وميض عمر نظمي، مصدر سابق، ص 336.

[4] المصدر نفسه، ص 344.

[5] المصدر السابق نفسه ، ص 346.

احدهما باسم اسماعيل البستاني، والاخر باسم داوود الصايغ فأجازت سلطة قاسم الثاني فقط. إن عدم منح الحزب الشيوعي الاجازة لم يكن يعني حرمانه من النشاط العلني، إذ كانت له صحيفة تصدر باسمه وكان نشاطه السياسي بارز للعيان على مستوى الشارع، وكان عامر عبدالله عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على اتصال وثيق بقاسم، وكان يُعد مستشاره في كثير من الأمور السياسية، وتمكن الشيوعيون من السيطرة على العديد من المؤسسات والجمعيات والنقابات كرابطة الكتاب ورابطة النساء واتحاد الطلبة العام واتحاد الشبيبة وغرفة التجارة وجمعيات الفلاحين واتحاد العمال[1].

واتضح ان وزارة الداخلية العراقية كانت متعمدة في عدم اجازة الحزب الشيوعي العراقي (جماعة اتحاد الشعب) رغم تقديمها التعديلات المطلوبة من قبل الوزارة تنفيذاً لسياسة عبد الكريم قاسم الرامية الى إيجاد حزب شيوعي ولكن بزعامة داود الصايغ المقرب من قاسم، ليكون موالياً له وكما أسلفنا في الفقرة السابقة[2]. ولكن ما ان لبث ان وضع الحزب الشيوعي العراقي تحت مراقبة متزايدة من قبل اجهزة الاستخبارات، كما علقت جريدته لشهور عدة متواصلة، وواجه صعوبات مستمرة في محاولته المتواصلة للسيطرة على بعض الجمعيات. وفي تشرين الثاني من العام نفسه أقيلت نزيهة الدليمي من الوزارة• ، وسرعان ما تبعها الوزيران الآخران المتعاطفان مع الحزب الشيوعي، كما حلت الحكومة في تلك المرحلة المنظمات الرئيسة التي سيطر عليها الحزب الشيوعي العراقي، اي انصار السلام، والشباب العراقي، والرابطة، لتقلص مساحة نفوذ الحزب الشيوعي[3]. ولم حصل الحزب الوطني الديمقراطي –القريب ايضاً من قاسم في طروحاته الفكرية – على الاجازة إلا بعد اعتزال كامل الجادرجي زعيم الحزب التقليدي وانسحابه من الحزب، فهو كان يتوجس وكما بينا سابقاً من سيطرة العسكر على السلطة. ويمكن القول هنا أنه على الرغم من صدور قانون اجازة الجمعيات والاحزاب السياسية، الا أن الأحزاب لم تتمكن من ممارسة نشاطها، وتتمتع بوجودها المستقل إلا في مدة قصيرة فقط، قبل ان تُدمج في نظام قاسم القائم على السيطرة المؤسساتية والوراثية المشتركة. وانطبق الأمر نفسه على مختلف اشكال الحياة السياسية، وخاصة سيطرته على الجمعيات التي ظهرت بعد وقت قصير من ظهور الملكية، ومنها تأسيس نقابات مهنية ومنظمات شبابية ونسائية، وغالبا ما تم ذلك بتشجيع

---

[1] المصدر نفسه، ص 348.

[2] ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 281.

• نزيهة الدليمي1923–2007، اول وزيرة في تاريخ العراق الحديث، وفي الوطن العربي كذلك، وشغلت وزيرة البلديات في حكومة الثورة الاولى، واقيلت بعد التضييق على الوزراء الشيوعيين، حيث انها انتمت الى الحزب الشيوعي العراقي عام 1948.

[3] تشالز تريب، صفحات من تاريخ العراق، (بيروت: ترجمة وطبع الدار العربية، للنشر/ناشرون ،ط1، 2005)، ص 222.

رسمي وفي ظل تطفل متزايد من قبل الدولة التي اخضعتها جميعاً فيما بعد لنظام يهيمن عليه بوضوح قاسم بنفسه[1].

في ظل هذه الأجواء أصبحت قدرة التنظيم الحزبي تتضاءل شيئاً فشيئاً. فقد رفض قاسم انشاء أية مؤسسات تمثيلية او إجراء انتخابات نيابية، ولم يكن باستطاعة الأحزاب السياسية القليلة ان تكتفي بالاعتماد على منشوراتها التي كانت شديدة العرضة للإغلاق. وتقلصت مساحة النشاطات الثقافية والازدهار الفني، بعد أن تمتعت لمدة وجيزة بهامش الحرية الذي وفرته الثورة في السنة الأولى من تفجيرها. كما أعطي ترخيص للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (البارزاني) مع ان (قاسم) كان مدركاً عدم انسجامه مع كثير من المطالب الكردية[2]. ولقد استغل الحزب هذه الاجازة طيلة سنتين لتعبئة الأفراد ولكسب اعتراف بأنه المنظمة الأولى في المناطق الكردية العراقية. في الواقع إن تراجع رصيد النزعة القومية العروبية في سياسة العراق قد شجع الحزب الديمقراطي الكردستاني على النشاط الحزبي، الذي استمر يكافح الدولة الديكتاتورية، التي كانت توجه – كما ظن قادته – بوحي من الافكار القومية العربية، وباسم الهوية العراقية والوحدة الوطنية. ولكن حالة الوئام لم تدم طويلاً فقد أخذ (قاسم) يلاحق الحزب الديمقراطي الكردستاني بأشكال مختلفة، مستعملاً التكتيك المألوف بدعم خصوم البارزاني في القبائل الكردية. لذا حين رفضت الحكومة مذكرة (البارزاني) في تموز 1961 حول الاستقلال الذاتي عاد الأخير الى قاعدته التقليدية في المنطقة الكردية الشمالية، حيث سرعان ما اندلع القتال بينه وبين خصومه من زعماء العشائر تساندهم الحكومة، ليعود ويندلع قتال بين الحكومة وجماعة (البارزاني) في خريف 1961 الذي صورته الحكومة على انه كفاح ضد زعماء القبائل الاقطاعيين والرجعيين[3].

وأجيز أيضاً الحزب الاسلامي الذي يتزعمه نعمان عبد الرزاق السامرائي ، وبالرغم من ان هدف الحزب الأساس هو تنظيم تشكيل إسلامي يكون العداء الذي يكنه للالحاد والمذهب المادي والشيوعية في مقدمة مبادئه. هذا ما يفسر اعجاب (قاسم) به في ذلك الوقت. ولكن الواقع ان ظهور الحزب الإسلامي شكل إشارة عامة الى شعور بعض الاوساط العراقية السنية والشيعية على السواء بالحاجة الى اعادة توجيه الحياة السياسية، ليس على اسس مذهبية أو طائفية، بل على وفق واجباتها الإسلامية ذات الدلالات الأكثر عمومية. ولكن حين وجه الحزب الاسلامي في ت1 1960 انتقادات الى بعض نواحي البرنامج التشريعي

---

[1] المصدر نفسه، ص 210.

[2] المصدر نفسه، ص 220.

[3] المصدر السابق نفسه، ص221.

للحكومة كونها مخالفة للشريعة أعتقل عدداً من اعضائه كما علقت صحيفته الناطقة باسمه، واغلقت بعض فروعه[1].

وبالمقابل سعى قاسم إلى أصدر صحيفة للترويج عن قناعاته الشخصية، وذلك بتشجيع من بعض اصدقائه، فأصدر صحيفة الثورة التي قامت بحملة من اجل اقامة "الحزب الجمهوري الديمقراطي" الذي اراده قاسم أن يكون حزباً وحيداً وبديلاً للأحزاب الأخرى، ولكنه لم ير النور، فقد عارضته صحف الأحزاب الأخرى، كصحيفة الاهالي في بغداد وصوت الاهالي في البصرة ونضال الاهالي في الموصل وغيرها من الصحف، كما انتقدت الأحزاب الأخرى قيام حزب واحد[2].

أما بعد قمع حركة الشواف بدأ حراكاً سياسياً بين الأوساط السياسية سواء في اليمين او اليسار، وأخذت تتبلور فكرة من أجل تأليف جبهة وطنية من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وديمقراطيين مستقلين لتمثيل التيار السياسي المعتدل، من وسط ويسار العمل السياسي، من أجل ضمان سيره على نحو هادئ ومنسق. ولم تتمكن القوى السياسية من تحقيق هذه الجبهة لتباين المواقف وانقسامها، ولاسيما وان الحزب الشيوعي ونتيجة لعلاقته الوثيقة بقاسم قد خط لنفسه خطاً سياسياً مغايراً عن النهج الديمقراطي، وأخذ يدعو في صحفه الى تجاوز السياسة التي تمر بها الجمهورية العراقية، وهي مرحلة التحرر الوطني والديمقراطية البرجوازية. فكان هذان الشعاران مع ما يرافقهما من عنف في العمل السياسي، يثيران مواقف الديمقراطيين من اتخاذ الجبهة الوطنية المقترحة وسيلة لانفراد الحزب الشيوعي بقيادتها وعملها[3].

لم تمر الا فترة قصيرة وبدأت حكومة الثورة تتبرم من الحراك السياسي وخاصة ذلك الذي يتضمن نقداً لسياساتها، وبدا واضحاً إن قاسماً يرى ان هذه السيطرة على توجهات الحياة السياسية، وتقييده للقوى السياسية المؤيدة له، أو التي تعمل بالضد من سياساته هي ضرورية لاستمراره في القبض على مقاليد الحكم. ومع أن تصميمه على بسط نفوذه هذا على جميع أوجه الحياة العامة قد سبب في حرمانه من التاييد الشعبي المطلوب؛ الذي كان ليساعده حين واجه تحديات القوات المسلحة ومؤامراتها[4]. بيد ان اكثر ما دفعه لتبني تلك الرؤية قناعته المتعاظمة ان عليه ان يحدد هو وحده ما يمثل الصالح العام؛ فمال الى إظهار نفسه بأنه

---

[1] وميض عمر نظمي، مصدر سابق، ص 347.

[2] محمد حديد، مصدر سابق، 383.

[3] حسن العلوي، مصدر سابق، ص 161.

[4] تشالز تريب، مصدر سابق، ص210.

يمثل كل شيء بالنسبة الى الجميع. وفي غضون سنة تقريبا، صار مقتنعاً بانه يمثل فعلا جميع العراقيين في شخصه، وراح يعطي انطباعاً متزايداً بأنه يؤدي مهمة مقدسة[1].

وسرعان ما تفككت جبهة الاتحاد الوطني التي كانت تدعم الثورة؛ نتيجة لتفاقم حالة الانقسامات بين زعمائها في ظل تنامي حماسة الشيوعيين ومحاولتهم الاستحواذ على قاسم والانفراد به دون غيرهم[2].

إن الصفات التي اخذت تطبع عهد عبد الكريم قاسم، ولاسيما ظهور حالة عبادة الشخصية، كانت غير مستحسنة ومخالفة للمبادئ الدستورية والديموقراطية، ولكنها فرضت بسبب طبيعة النظام الذي جاء الى الحكم بالقوة، وارتباطاً باحتمالات العمل المضاد من قبل أعوان النظام السابق، والقوى الخارجية التي كانت تسانده، كما هو الحال في حالات تحررية سابقة[3].

ان نظرة متفحصة لسير الأحداث وتطوراتها تعطينا تصوراً واضحاً أن جوهر الخلافات بين مختلف قوى الثورية قد نشأ عن اختلافها في العقائد السياسية من جهة، وعن مواقف سياسية خارجية، تمثل الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، وماتبعه من محاولة الجمهورية العربية المتحدة التدخل من اجل توجيه الثورة نحو ذلك الهدف. وفوق ذلك كان هناك الرغبة في التمسك بالسلطة وعدم التخلي عنها الا باستعمال القوة[4].

واقتنعت الاحزاب السياسية ان حكم قاسم هو حكم دكتاتوري عسكري لا يؤمن بالحياة الديمقراطية. وإن قاسماً نفسه رغم ادعاء الحكم بالحرية والديمقراطية فهو لا يتوانى ان يقضي بكل عنف على أي نوع من المعارضة، ولا يسمح حتى بالكلمة المكتوبة. وهو يستمر في تزييف شعارات الحرية والديمقراطية فيجعل الحياة الحزبية مسخاً يمثل في جوهره دكتاتورية فردية ساخرة. ولا يمكن تخيل حياة حزبية من غير اشتراك حزب قومي واحد[5]. لقد كانت الاحزاب القومية هي التي فضحت حكم قاسم الدكتاتوري وعارضت سياسة حكمه واعتبرت حكمه انحرفاً عن مبادئ ثورة 14 تموز القومية التقدمية. ومن هنا يمكن ان نفهم لماذا لم تقدم طلب للحصول على اجازة عندما سمح قانون الجمعيات لسنة 1960 بإجازة الأحزاب[6].

في الحقيقة لم يمض على اجازة الاحزاب السياسية في العراق عام واحد حتى شرع عبد الكريم قاسم بمطاردة الحياة الحزبية وملاحقة القيادات البارزة في تلك الاحزاب واعتقالهم؛ لأنها اخذت تنتقد سياسته التفردية واقصائه لأقرب شركائه. وفي عام 1961 لم يتبق حزب سياسي واحد يمارس نشاطه بشكل علني

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 210-2011 .

(2) محمد حديد، مصدر سابق، ص 448.

(3) المصدر نفسه، 499 .

(4) المصدر السابق نفسه، ص 499 .

(5) ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سابق، ص 284.

(6) محمد عويد الدليمي ، مصدر سابق ، ص262 .

حيث عمل قاسم على زيادة المراقبة على نشاط الأحزاب، ولاسيما مع اتساع رقعة المواجهات المسلحة بين الجيش العراقي والمسلحين الكورد في الشمال[1]. وبذلك انتهت الحياة الديمقراطية في العراق، بعد ان كانت تجربة نامية واعدة في العهد الملكي.

الخاتمة:

يمكن ان نضع الاستنتاجات التالية المستخلصة من موضوع بحثنا:

1- لقد انهى العسكر تجربة سياسية ديمقراطية (شكلية)، كان يمكن لها ان تنمو وتترسخ في ظل النظام الملكي، والبيئة التي كانت تتميز بحراك سياسي ثقافي مدني، وتداول سلمي للسلطة قل نظيره في البلدان العربية المجاورة. وبلا مواربة نحن نفضل النظام الديمقراطي على ما دونها من انظمة وإن كانت شكلية، فهي أفضل بكثير من الانظمة الاستبداية وان كانت ثورية.

2- لم ينجز العسكريون الذي احدثوا التغيير العنفي (ثورة تموز) 1958م بوعودهم التي قطعوها على انفسهم للنخبة المدنية التي تعاونت معهم من اجل التغيير، وبالتالي أصبح العسكر من أكبر التحديات التي واجهت الديمقراطية، والاستقرار السياسي في العراق وعموم منطقتنا العربية.

3- لم ينتم العسكر الى أية احزاب سياسية (اهتموا فقط بالشأن السياسي)، واكتفوا فقط بالتنسيق غير المباشر مع بعض الشخصيات السياسية التي كانت محبطة من الاوضاع في نهاية العهد الملكي. وهذا يدلل على غياب الرؤية السياسية لإدارة البلاد مع بعد التغيير. وعدم اكتراثهم للحياة السياسية، فما كان يهمهم هو كيفية الوصول الى السلطة، واقامة النظام الجمهوري، كشعار فقط، من غير معرفة بماهية هذا الشكل من الحكم من الناحية السياسة والقانونية، والاقتصادية.

4- كان العسكر غير منسجمين فيما بينهم، وطبعت سلوكهم الشخصانية والارتجالية، وسرعان ما ناصبوا الديمقراطية والتعددية الحزبية والصحف العداء، وعملوا على انهاء الحياة الديمقراطية.

5- اتسم حكم عبد الكريم قاسم بالتذبذب في المواقف السياسية، وحاول ان يقدم نفسه كزعيم للامة العراقية، على غرار زعامة عبد الناصر، وحاول ان يضرب جميع الخصوم، ويختزل المشهد السياسي في العراق بشخصيته المتفردة.

6- اتبع قاسم اسلوب اللعب على التناقضات والصراعات بين الأحزب والقوى السياسية، وتسبب هذا النهج بأزمات كبيرة، وبأحداث عنفية كثيرة تخللت تلك المرحلة.

---

[1] وليد محمد سعيد الاعظمي، مصدر سابق، ص 155 .

7- اسست هذه المرحلة لنمو الحكم الفردي، ومهدت لظهور المغامرات السياسية، ومن ثم الانتقال الى النظام الشمولي فيما بعد. ومن هنا لا يجب السماح مجددا بالعمل السياسي داخل المؤسسات العسكرية والأمنية، وان يعالج الدستور العراقي هذه الثغرة، مستلهمين الدروس التي تقدمها هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق.

8- انخداع القوى المدنية التي تعاونت مع العسكر في احداث التغيير، والتأثر بالطروحات الثورية، وبالأهداف الكبيرة التي وضعها قادة الثورة، مما ساعد على التأسيس للثقافة الشعبية الديماغوجية التي تنساق خلف الشعارات، وتخضع للبروبوغاندا الموجهة سياسياً.

9- السماح للتيارات الراديكالية بالظهور مثل الحزب الشيوعي، والأحزاب الإسلامية، وبالتالي التأسيس لقاعدة من الصراع الأيديولوجي لانزال نعيش تجلياته الى اليوم.

10-التأسيس لقاعدة الانقلابات العسكرية، والتآمر، والتصفيات الجسدية، والجريمة السياسية والتي استمرت لمدة طويلة من الزمن تطبع المشهد السياسي في العراق.

قائمة المصادر

أولا: الكتب

1-ابو سلام ، الحزب الشيوعي العراقي وانتهازيته في الحركة الوطنية ، (بيروت: مطبعة الاندلس ، 1981).

2-تشالز تريب، صفحات من تاريخ العراق،(بيروت: ترجمة وطبع الدار العربية، للنشر/ناشرون ، ط1، 2005).

3- ثورة 14 تموز في عامها الاول، اعداد لجنة احتفالات ثورة 14 تموز ،(بغداد: مطابع داخر الاخبار، 1959).

4-حسن الاسدي ، ثورة النجف،(بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975).

5-حسن العلوي، عبد الكريم قاسم،(بغداد: توزيع دار الكتاب العربي، دون تاريخ).

6-حسن ظاظا، العراق دراسة في تاريخه السياسي ، 1908-2005،(دمشق: دار الرؤية للطباعة والنشر والتوزيع2007).

7-حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية ،(بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007).

8-حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار،(بيروت: ترجمة عفيف الرزاز، ج3، ط2، ،1996).

9-خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1990).

10-سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، 1958-1966، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2004).

11-صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز 1958، في العراق، البداية والتنظيم والتنفيذ، (بغداد: منشورات مكتبة بشار، 1983).

12-صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث،(بغداد: دار الفرقد، ط1، 2005).

13-عبد الخالق حسين، ثـورة 14 تموز، (بغداد: ، دار الحصاد، ط1، 2003).

14-عبد الكريم هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراق 1946-1958، (بغداد:دار الرشيد، 1980).

15-عزيز الحاج ، ثورتنا في العراق وقضية الوحدة ، (بيروت : دار الفكر الجديد ، دون تاريخ).

16-عقيل الناصري، 14 تموز الثورة الثرية ، (دمشق: دار الحصاد 2009).

17-فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي-نموذج الشيعة في العراق،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1996).

18-ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز،(بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979).

19-مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر، ط1 ، 1974).

20-محمد حديد، مذكرات محمد حديد (الصراع من اجل الديمقراطية في العراق)،(بيروت: دار الساقي، ط1، 2006.

21-محمد زكي ابراهيم، إعادة بناء العراق،(بغداد: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام، 2012).

22-محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1897م-1968م، (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، 1997).

23- وزارة الاقتصاد ، خلاصة بإنجازات وزارة الاقتصاد منذ 14 تموز الخالد ، بغداد ، مطبعة العاني ، دون تاريخ.

24-وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، (بغداد: منشورات المكتبة العالمية، 1989).

ثانية: الدوريات:

1-آفاق عربية ، الذاكرة التأريخية لثورة 14 تموز 1958، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987.

ثالثا: **الانترنت**

1- حزب البعث نشأته وتطوره، دون تاريخ ،انترنت، www.almoqatel.com

2-سيار الجميل،14 تموز 1958 اسئلة التاريخ المثيرة، دون تاريخ، انترنت بلا تاريخ www.sayyaraljamil.com

3-عارف عبد الرزاق، العراق من الملكية الى الجمهورية، مقابلة على قناة الجزيرة، انترنت، 2004: www.aljazeera.com

4-عبد الخالق حسين، 14تموز وموضوعة الديمقراطية كيف تعامل الزعيم عبد الكريم مع تعددية الاحزاب السياسية، انترنت،25/آب/2011 www.albayyana-new.com

5-.....، عبدالكريم وعبد السلام-علاقة صعبة اطاحت بالثورة، جريدة الاتحاد على الانترنت،2005، www.alitthad.com

6-عقيل الناصري، انفراد قاسم وكتلة المنصورية بالتنفيذ ومقدماته، انترنت: www.al-nnas.com

7-عقيل الناصري، دراسة في حركة الضباط الاحرار، الحوار المتمدن ،العدد 1428 في 12/كانون الثاني/2006 انترنت: www.ahewar.com

8-عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، صحيفة الزمان، العدد135، في 20/نيسان/2014انترنت: www.azzaman.com

9-فائق بطي، الجادرجي وقف موقفا سلبيا من الثورة وقائدها، جريدة الصباح:، في 24/تشرين الثاني / 2013 www.alsabaah.iq

10-فرهاد محمد احمد، جبهة الاتحاد الوطني1957 م، انترنت في 29/تشرين الثاني/2011: www.frhad-mohmmed.blogspot.com

11-نبيل ياسين، تقييم ثورة 14 تموز ودلالته في الفكر السياسي العراقي، مقال دون تاريخ، انترنت: www.almowatennews.com

Source list

First: books

1- Abu Salam, The Iraqi Communist Party and its Opportunism in the National Movement, (Beirut: Al-Andalus Press, 1981).

2- Charles Tripp, Pages from the History of Iraq, (Beirut: Translated and printed by Dar Al Arabiya, for publication / Publishers, 1st Edition, 2005).

3- The July 14 Revolution in its first year, prepared by the Committee for the Celebrations of the July 14 Revolution, (Baghdad: Dakher Al-Akhbar Press, 1959).

4- Hassan Al-Asadi, The Najaf Revolution, (Baghdad: Dar Al-Hurriya for Printing, 1975).

5- Hassan Al-Alawi, Abd Al-Karim Qassem, (Baghdad: Distribution of Dar Al-Kitab Al-Arabi, without date).

6- Hassan Zaza, Iraq, a study in its political history, 1908-2005, (Damascus: Dar Al-Ruya for Printing, Publishing and Distribution 2007).

7- Hassan Latif Al-Zubaidi, Encyclopedia of Iraqi Parties, (Beirut: Al-Arif Publications Foundation, 2007).

8- Hanna Batatu, Iraq - The Communists, the Baathists, and the Free Officers, (Beirut: Translated by Afif Al-Razzaz, Part 3, Edition 2, 1996).

9- Khalil Ibrahim Hussein, The Puzzling Puzzle Abdul Karim Qassem, (Baghdad: Dar Al-Hurriya for Printing, 1990).

10- Saad Mahdi Shalash, The Movement of Arab Nationalists and Its Role in Political Developments in Iraq, 1958-1966, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1st edition 2004).

11- Sobhi Abd al-Hamid, Secrets of the Revolution of July 14, 1958, in Iraq, Beginning, Organization and Implementation, (Baghdad: Bashar Library Publications, 1983).

12- Salah Al-Khursan, Pages from the Modern Political History of Iraq, (Baghdad: Dar Al-Farqad, 1st edition, 2005).

13- Abd al-Khaleq Hussein, The July 14 Revolution, (Baghdad: Dar al-Hasad, 1st edition, 2003).

14- Abd al-Karim Hadi al-Akkam, History of the Iraqi Independence Party 1946-1958, (Baghdad: Dar al-Rasheed, 1980).

15- Aziz Al-Hajj, Our Revolution in Iraq and the Cause of Unity, (Beirut: Dar Al-Fikr Al-Jadeed, no date).

16- Aqil Al-Nasseri, July 14, The Thuraya Revolution (Damascus: Dar Al-Hasad 2009).

17- Farhad Ibrahim, Sectarianism and Politics in the Arab World - The Shiite Model in Iraq, (Cairo: Madbouly Library, 1st Edition, 1996).

18- Laith Abdul Hassan Al-Zubaidi, The July 14 Revolution, (Baghdad: Dar Al-Rashid Publishing House, 1979).

19- Majid Khadduri, Republican Iraq (Beirut: United House for Publishing, 1st Edition, 1974).

20- Muhammad Hadid, Memoirs of Muhammad Hadid (The Struggle for Democracy in Iraq), (Beirut: Dar Al-Saqi, 1st edition, 2006.

21- Muhammad Zaki Ibrahim, Rebuilding Iraq, (Baghdad: Dar and Al-Basair Library for Printing, Publishing, Distribution and Media, 2012).

22- Muhammad Owaid Al-Dulaimi, Kamel Al-Chadirji and his role in Iraqi politics 1897 AD-1968 AD, (Baghdad: Al-Adeeb Al-Baghdadiya Press, 1997).

23- The Ministry of Economy, a summary of the achievements of the Ministry of Economy since the 14th of July, Baghdad, Al-Ani Press, without date.

24- Walid Muhammad Saeed Al-Adhami, The July 14 Revolution and Abdul Karim Qassem in British Documents, (Baghdad: International Library Publications, 1989).

Second: Periodicals:

1- Arab Horizons, The Historical Memory of the Revolution of July 14, 1958, 1st edition, (Baghdad: General Cultural Affairs House, 1987.

Third: the Internet

1- The Baath Party, Its Origin and Development, without history, Internet, www.almoqatel.com

2- Sayyar Al-Jamil, July 14, 1958 Exciting History Questions, undated, Internet undated, www.sayyaraljamil.com

3- Aref Abd al-Razzaq, Iraq from monarchy to republic, interview on Al-Jazeera TV, Internet, 2004: www.aljazeera.com

4- Abd al-Khaliq Hussain, July 14 and the subject of democracy, how leader Abd al-Karim dealt with the plurality of political parties, Internet, August 25, 2011, www.albayyana-new.com

5 -....., Abdel Karim and Abdel Salam - a difficult relationship that overthrew the revolution, Al Ittihad Newspaper on the Internet, 2005, www.alitthad.com

6- Aqil Al-Nasiri, The Unity of Qasim and the Mansouriya Bloc with Implementation and its Introductions, Internet: www.al-nnas.com

7- Aqil Al-Nasseri, A Study in the Free Officers Movement, Al-Hiwar Al-Motadaman, Issue 1428 on January 12, 2006, Internet: www.ahewar.com

8- Imad Alou, The Role of the Military Elites in Iraq, Al-Zaman Newspaper, Issue 135, on April 20, 2014, Internet: www.azzaman.com

9- Faiq Butti, Al-Chadirji took a negative stance towards the revolution and its leader, Al-Sabah Newspaper: November 24, 2013 www.alsabaah.iq

10- Farhad Muhammad Ahmad, National Union Front 1957 AD, Internet on November 29, 2011:

www.frhad-mohmmed.blogspot.com

11- Nabil Yassin, Evaluation of the July 14 Revolution and its Significance in Iraqi Political Thought, article without date, Internet: www.almowatennews.com